

الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م. فريال مشرف عيدان*

الملخص

تعرض العراق لعمليات فساد مالي واسعة النطاق بعد عام ٢٠٠٣، احدثت تآكل في معظم العائدات التي حصل عليها البلد، وجعلت الثروة أو الدخل يتجه نحو مسارات غير متفقة مع متطلبات التنمية أو الانشطة الاقتصادية البناءة ، ليس هذا فحسب بل ان الفساد المالي قاد إلى التسبب بضياع القدرة على أنجاز تنمية متوازنة باستخدام الموارد المتاحة، ومن ثم تسبب بهدر مضاعف للموارد الاقتصادية الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي والمياه) والبشرية (قوة العمل) والمصنعة (ما كان نتيجة عمل انساني). والبحث هنا سيشير إلى تأثير الفساد المالي في التسبب بارتفاع معدل الهدر في الموارد خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٣ وصولاً للعام ٢٠١٦.

*كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين

Email: abassadon^@gmail.com

Abstract

Iraq subjected to financial corruption and widespread after ٢٠٠٣, caused erosion in most of the revenue earned by the country, and made wealth or income is heading towards pathways is consistent with development or economic activities constructive requirements, not only this, but the financial corruption led to causing the loss of power to accomplish a balanced development by using available resources, and then cause the waste of natural multiplier of economic resources (oil, natural gas and water) and human (labor force) and processed (what was the result of humanitarian work). And research here will point to the effect of financial corruption in causing high wastage rate in resources during the period subsequent to the year ٢٠٠٣ and up to ٢٠١٦

المقدمة

يعد الفساد المالي ظاهرة قائمة في العراق منذ العام ٢٠٠٣، وكان من نتائجها التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية بشكل عام وعلى الهدر في الموارد بشكل خاص، فضلاً عن نتائج متعددة أخرى متعلقة بارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاقم المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها.

وإذا ما اتينا إلى الفساد المالي سنجد من المتفق عليه أنه سلوك غير قانوني ومنحرف اجتماعياً، يهدف إلى الاستيلاء على المال العام بطرق متعددة، وصور مختلفة، ونتائجها تقود إلى إعاقة التنمية، لأنه يقود إلى تحول خطير في البنية الاقتصادية، فبدلاً من استخدام الموارد وتوظيفها بشكل سليم فهي لا توضح في موضعها وفرص التنمية، وتلجأ للتعويض عن الهدر من خلال القروض أو الاستعانة بجهود اجنبية للقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن نتائجها الاجتماعية التي تبدأ باتساع دائرة البطالة ولا تقف عندها. إن مظاهر الفساد المالي منتشرة في أغلب المؤسسات الحكومية العراقية، بخطتين مفتوحين افقياً وعمودياً، وأصبح اقرب إلى ثقافة فساد، اهدرت تحته نحو (٦٠٠) مليار دولار من إيرادات النفط بعد عام ٢٠٠٣، وبدلاً من أن تتجه تلك الموارد، مع الموارد البشرية والموارد المصنعة والوقت، إلى أحداث استثمار يحقق رفع معدلات التنمية، انتهت إلى إعاقة لا يمكن معها من تنشيط القوى والموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا هو ما يمثل جوهر الموضوع قيد البحث.

اهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يتناول موضوع ظاهرة خطيرة ألا وهي الفساد المالي، وكيف ظهرت له انعكاسات اقتصادية خطيرة، على حياة الدولة والمجتمع والافراد، من خلال هدر الموارد، وما يرافقه من ارتفاع سقف الاخلال بالتنمية، ومن ثم ارتفاع في مؤشرات الفقر وغيرها من المظاهر الاجتماعية، أي أن الفساد المالي عمد إلى الاضرار بما موجود من موارد وعدم توفير بيئة ملائمة لاستثمارها.

هدف البحث : دراسة ظاهرة الفساد المالي، والاثار الذي تتركه في الاقتصاد العراقي.

المشكلة البحثية: يتجه البحث إلى التعامل مع مشكلة مفادها أن الفساد المالي له انعكاسات على الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع والدولة، نتيجة الهدر المتحقق في

الموارد التي لا توظف في مكانها الصحيح للحصول على النتيجة المطلوبة ومن ثم يتضاعف الانفاق للحصول على نتائج لا تكافئ ما انفق عليها، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التنمية الاقتصادية. فالهدر في الموارد جراء حالات الفساد المالي ينتهي إلى التأثير سلباً على التنمية، وهو ما يقتضي البحث في مضمون العلاقة بين المتغيرين كمسألة بحثية.

وهذه المشكلة تطرح اسئلة عدة للبحث فيها وهي: ما هي مؤشرات الفساد المالي في العراق؟ وما واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فيه؟ وما هي اسباب الهدر في الموارد: هل هي قلة الخبرة؟ ام غياب الرقابة؟ ام الحماية السياسية؟ أم الفساد المالي (الاختلاس، رفع الكلفة التقديرية للمشاريع والمشتريات)؟ هل إن الفساد المالي ناتج من اتفاقات بين الادارة الحكومية والقطاع الخاص أو المجهز الاجنبي للسلع والخدمات، تتضمن ضمناً التلاعب بالمواصفات لغرض فرض العمولات؟ وما هو مدى فاعلية أو كفاءة عمل الأجهزة الرقابية (ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة) في الحد من مظاهر الفساد المالي؟ وما النتائج المترتبة على الفساد المالي المتعلقة بهدر الموارد؟ وهل يمكن تفعيل اجراءات الحد من الفساد المالي بقصد الحد من هدر الموارد المتحقق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان استشرء ظاهرة الفساد المالي ادى إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي، نتيجة الهدر في الموارد المتاحة، ومن ثم تعطل احتمالات الشروع بالتنمية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على الاسلوب الاستقرائي، باستخدام التحليل النظري والوصفي لتوضيح العلاقة بين الفساد المالي والهدر في الموارد، للمدة بين ٢٠٠٣ - ٢٠١٥.

هيكلية البحث:

سنتناول موضوع العلاقة بين المتغيرين من خلال اربعة مباحث، وكالاتي:

المبحث الاول : الموارد والتنمية في العراق .

المبحث الثاني : الفساد، واقعه ومؤثراته.

المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية في ظل ارتفاع مؤشر الفساد المالي.

المبحث الرابع : مدى كفاية جهود مكافحة الفساد المالي والحد من هدر الموارد

المبحث الاول الموارد والتنمية في العراق

كثيراً من الموارد^(*)، الا انه يعاني من تاخر التنمية، أو ضعفها، مقارنة بالمستويات التي شهدتها دول أخرى كانت حتى وقت قريب تأتي بعده في مؤشرات اقتصادية مهمة ومنها متوسط دخل الفرد والناتج المحلي الاجمالي، ومستوى التصنيع،..^(١).

ويلاحظ ان العراق اعتمد على اقتصاد الريع منذ عقود عدة ، ومفاده ان الدولة تتحمل فاتورة الانفاق على الانشطة المختلفة من مورد الريع النفطي، وهو ما اثر على أنشطة الاستثمار في الموارد المتاحة وجعلها شبه معطلة، واسبابه مختلفة متعلقة بمنظور السلطات للريع كوسيلة لفرض السلطة، الا ان العراق بدأ يتعرض خلال السنين الاخيرة لضغوط ظواهر تفاقمت، ومنها الفساد المالي لتتجه الموارد ليس إلى التعطل انما إلى الهدر، ومنه الاستهانة بالملكية العامة، من اراض ومشاريع واموال وموارد ناضبة،.. وعدم تقدير لاهمية بعض موارد الدولة واهمها الموارد البشرية، وضياع فرص التنمية جراء ضياع ايرادات الريع النفطي، في حين ان الفساد انتهى إلى التعرض لكيفية توظيف الموارد التي تم تخصيصها لاغراض تنموية، باتجاه اخراجها من التنمية.

والتعامل مع الموارد في العراق يذهب إلى التركيز على النفط والغاز في المقام الاول، ثم الموارد البشرية في المقام الثاني^(٢)، وهنا يقتضي تناول كيفية تاثير الموارد وخاصة موارد الريع على التنمية. ان العراق يملك موارد متعددة يمكن تصنيفها كلاتي^(٣).

أولاً-الموارد الطبيعية

وهي ما موجود على سطح الارض وما تحتها، وهي تتضمن أية أشياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسان دخل مباشر في ايجادها. ويتضمن إنتاج الغذاء الضروري للسكان، وتوفير طرق المواصلات أذ ان النقل التجاري هو القطاع الرئيسي المخول لعملية التنمية، المخزون الطبيعي من المعادن، وهي اهم أشكال الثروة القومية، واهمها النفط والغاز الطبيعي^(٤)، ويختلف الخبراء في تقدير احتياطات النفط العراقية بين من يضعها عند

سقف (١٤١ مليار) برميل أي ١١.٣% من الاحتياطي العالمي، وآخرين يتحدثون عن احصاءات توصل الاحتياطي إلى مستوى (٢٧٠ مليار) برميل^(١). والنفط هو مصدر لاغلب الناتج المحلي الاجمالي، فمساهمة النفط مثلاً بالناتج المحلي بلغت نحو ٧٣% عام ٢٠٠٠ و نحو ٧٢% عام ٢٠٠٥ ونحو ٥٤% عام ٢٠٠٧ و ٥٦% عام ٢٠٠٩ و ٦٢% عام ٢٠١١^(٢)، وارتفاع المؤشر هنا يدل على انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى بالناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع ايرادات النفط، والواقع ان انتاج العراق تطور من نحو (١.٣ مليون) برميل/ يوم عام ٢٠٠٥، إلى نحو (٣.٣ مليون) برميل / يوم عام ٢٠١٥، ورفع الكمية المنتجة يحتاج استثمارات وطنية لا يستطيع العراق ان يوفرها فلجأ إلى جولات التراخيص بقصد رفع كمية التصدير إلى نحو (٥.٣ مليون) برميل/ يوم عام ٢٠٢٥^(٧)، وبما يعظم من عوائد الربح النفطي، دون ان ننسى ان بعض الإنتاج من النفط يذهب لتغطية الاستهلاك المحلي المتزايد^(*)، كما ان كلفة تطوير الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص كانت مرتفعة على نحو قللت من حجم الايراد الكلي الذي يمكن ان يحصل عليه العراق^(٨).

في حين ان احتياطي العراق من الغاز الطبيعي يبلغ نحو (٣.٢ الف مليار) متر مكعب أو نحو ١.٦% من الاحتياطي العالمي، الا ان الانتاج العراقي منه ما زال متواضعاً، اذ بلغ نحو (٧.٦ مليار) متر مكعب عام ٢٠١٣، أو نحو ٠.٢% من الإنتاج العالمي^(٩)، ولم يتطور الانتاج فيه كثيراً على مدى العقدين الاخيرين من الزمن. والغاز الطبيعي مورد مهم يمكن ان يتضاعف ريعه ان استخدم العراق طرق استخراج وانتاج وتسويق افضل من المستخدمة حالياً.

الإنتاج النفطي كان مرافق لعملية التوسع في الاستثمار الاجنبي وليس للاستثمار الوطني، فما مخصص من الاستثمارات في الموازنة الاتحادية لم تتجه لتغطية الاستثمار في مجال النفط والغاز انما غطى مشاريع متعددة للبنية التحتية ومشاريع طاقة، وهي ذات المشاريع التي خضعت لأكبر عمليات فساد مالي كونها بقت مشاريع اما معلقة غير منجزة أو انها

غير موجودة في الاصل، او انها انجزت بكلف مرتفعة وكفاءة منخفضة، وهذا يدل على أن الفساد أستطاع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار^(١٠)

ثانيا-الموارد البشرية

تتمثل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، عاملة وغير عاملة، وما يهتم هو ما تمتلكه هذه الموارد من الصفات والخبرات والمهارات والكفاءة، فضلا عن المواهب الخاصة الفنية أو الابتكارية، ويهتم بها ما يعرف ب(اقتصاديات الموارد البشرية)، والواضح ان العراق لديه قدرات بشرية عديدة، سواء كانت كفاءات داخل العراق ام اغتربت خارجه لاسباب مختلفة، أو ما تعلق منها بقوة العمل كونه من البلدان الشابة التي ترتفع فيها قوة العمل وتحديدًا السكان الشباب بالفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) وهي تبلغ نحو ٢٨% من مجموع السكان، والفئة العمرية الأقل من (١٥ سنة) وهي تبلغ نحو ٤١% من مجموع السكان^(١١)، وكل ما تحتاجه هذه الموارد هو التوظيف الجيد لكي تكون ناشطة في الاقتصاد الوطني.

ثالثا-الموارد المصنعة (القاعدة الانتاجية)

وهي من الموارد الاقتصادية، وتتضمن موارد فرعية، وما يعيننا هنا هو مجموعة محددة منها: المنشآت الصناعية الكبيرة، ورغم ان هذا القطاع تضرر بفعل الحروب التي دخلها العراق ولم تنمو الصناعات فيه كثيرا الا انه بقي يمتلك (٦٦١) مشروع صناعي كبير عام ومختلط وتعاوني وخاص حتى العام ٢٠٠٣، اغلبها يعمل في قطاع الصناعات النفطية والغذائية، كما يوجد قاعدة لانماء قطاع زراعي، فهو يمتلك نحو (٤٨ مليون) دونم تصلح للزراعة، ورغم ان العراق تحول إلى اقتصاد الريع الا ان الازمة المالية التي عصفت به عام ٢٠١٤ تدعو إلى اعادة النظر بهذا المورد وعدم اهماله، ورفع نسبة مشاركته بالنتائج المحلي الاجمالي، فبعد ان كانت نسبة مساهمة الزراعة تبلغ نحو ٣٠.٦% عام ٢٠٠٢، وتراجعت إلى نحو ٥.٩% عام ٢٠١١^(١٢)،.. فالعراق اليوم يقف امام فراغ صناعي وزراعي بفعل سنوات طويلة من عدم الاستقرار.

ومن الموارد التي تعد مصنعة هي الطاقة الكهربائية، اذ على صعيد القدرة لانتاج الطاقة الكهربائية، فالعراق انتج عام ٢٠٠٨ نحو (٦.٩ الف) ميغاواط، وهو يفيد بوجود عجز

بنحو ٥٠% للوصول إلى مستوى الإنتاج الملبي للاحتياجات الصناعية، وارتفع الإنتاج عام ٢٠١٠ ليصل إلى نحو (٨.٢ الف) ميغاواط، بعجز نحو ٤٥%، وارتفع الإنتاج عام ٢٠١٢ ليصل إلى (١٠.٩ الف) ميغاواط، وبعجز بلغ نحو ٢٥%^(١٣)، ورغم ان المؤشر يقرأ تحسن في الإنتاج وخفض في العجز، الا ان العراق خصص (٢٧.٨ مليار) دولار استثمارات لاصلاح بنية قطاع الطاقة الكهربائية ولادامة الإنتاج من المنظومات والشبكات الموجودة في الموازنات العامة خلال المدة بين ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ وهي تكفي لمضاعفة الإنتاج القائم، الا ان الذي حصل هو ان بعض مبالغ الاستثمار ذهبت لتغطية عمليات شراء للطاقة من دول الجوار، والى انشاء بعض المحطات غير الكفوءة بكلف مرتفعة جدا، وواجه الفساد يمكن ملاحظتها من كون ما خصص للاستثمار في قطاع الكهرباء هي مبالغ كبيرة، في حين ان عروض انشاء محطات انتاج (١٤) كل الف ميغاواط من الطاقة تكاد تقع بين (١.٦ - ١.٨ مليار) دولار للمحطات التي تعمل بالغاز الطبيعي^(١٥)، أي ان ما انفق كان يمكنه ان ينتج نحو (١٥ - ١٧ الف) ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وهي مع الكمية التي ينتجها العراق تسد كافة احتياجاته^(١٦).

وعموما، بالرغم من ان العراق يحتوي العديد من الموارد، الا انها تتصف بالاتي^(١٧):
الاستغلال والتوظيف لا يتناسب والاتجاه نحو الندرة الذي يطبع الموارد الاولية الطبيعية، فالعراق يصدر كميات كبيرة من موارده الطبيعية لتغطية احتياجاته من الايرادات لتمويل النفقات العامة، وهذا الامر يفرض ايجاد آلية محددة تتعلق بقياس العلاقة بين حجم المورد وحجم الإنتاج أو المنفعة المتحققة منه، وكلما قلت المنفعة كلما وجد اما هدر أو سوء استغلال في التعامل مع المورد^(*).

انخفاض مؤشر التنمية الاقتصادية، والتنمية تفيد بشكل عام اطلاق برامج اقتصادية وأنشطة تهدف إلى استخدام امثل للموارد بما يرفع من الناتج المحلي الاجمالي ومن متوسط دخل الفرد، عبر اقامة صناعات تلبي الاحتياجات الرئيسية من السلع والخدمات المطلوبة للاستهلاك المحلي، واغلب البلدان النامية اتجهت تحت ضغط نقص الاموال إلى الانفتاح على الاستثمار الاجنبي، والاتجاه إلى تخصيص الموارد المالية المتوفرة بطريقة ملائمة تراعي الاحتياج الفعلي للانفاق، كما في حالة الصناعات النفطية في العراق، رغم ذلك لم تستطع الموارد العراقية من اطلاق برامج كفوءة للتنمية الاقتصادية.

ضعف في حماية الموارد والمحافظة عليها، وهو ما يتعلق بتصدير النفط والغاز الطبيعي المفرط بلا عائد تنموي حقيقي، وهنا تتآكل الإيرادات المتحققة اما بالنفقات التشغيلية أو بالفساد المالي، كما ان الموارد البشرية تعرضت لتآكل سريع من خلال عمليات تصفية لبعض النخب العلمية وهجرة قسم آخر منها، في حين ان البلد لم يطلق مشاريع تعويض أو احلال بدائل لها، وما تزال مخرجات العملية التعليمية ضعيفة وما اوفد منها لخارج العراق ضمن برامج متعددة بعد العام ٢٠٠٣ تحتاج إلى ان تتاح لها بيئة البحث والتطوير والإنتاج، وهو امر غير متحقق إلى المرحلة الحالية، ومبعث هذا الحديث ان اسهامات القطاعات المختلفة في الناتج المحلي ما تزال تؤثر ان الغلبة فيه للنفط، واذا ما استبعدنا النمو في الناتج المحلي والذي مصدره القطاع النفطي، سنجد ان القطاعات الأخرى غير النفطية كان مساهمتها محدودة في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وهي في كل الاحوال لم تتجاوز نسبة ٥% من معدل النمو في ذلك الناتج عام ٢٠١١ في حين كان المخطط له هو ٣٠%، وبلغ النمو بفعل المدخل النفطي نحو ١٧% عامي ٢٠١٠ - ٢٠١١، ويلاحظ انه مع انخفاض اسعار النفط عام ٢٠١٤ وما بعده اتجه الاقتصاد العراقي إلى الانكماش بمعدل بلغ ٣.٩% ^(١٨)، والمسالة هنا تؤثر مدى الهدر الذي تتعرض له الموارد العراقية، وان عائدها لا يغطي سوى الموازنة التشغيلية في حين ان ما مرصود من انفاق استثماري (والذي تراوح بين ٢٢ - ٢٧% للموازنات العامة بين ٢٠٠٦ - ٢٠١١، ووصلت إلى نحو ٣١% في موازنة ٢٠١٢) ^(١٩)، وهي بكل الاحوال لم تكن بعائد تنموي قابل للملاحظة لان اغلب المشاريع شابها انشطة فساد مالي، فبقيت معطلة بحكم الواقع أو لم تحقق الهدف منها، وما انجز ثبت انه اعلى كلفة وادنى كفاءة، في حين ان الموارد البشرية تعرضت هي الأخرى للهدر، واهم المشكلات المصاحبة لها هي صعوبة دخولها لسوق العمل (الحكومي لمحدوديته، والخاص لغياب راس المال اللازم لاطلاق مشاريع خاصة)، وان رؤوس الاموال اللازمة لاطلاق برامج تنمية واعدة يتم تهريبها خارج العراق، لتؤدي إلى الاضرار بعملية الإنتاج ككل، وانتهى الوضع الامني المتردي إلى هجرة بعض قوة العمل والكفاءات، او تعرضهم للبطالة..

وضوح آثار الحروب، دخل العراق حروب عبثية، كانت عبئا ثقيلا على كل الموارد العراقية، فهي من جانب استهلكت الكثير منها: ماليا وبشريا، ووجهت التصنيع نحو

صناعات عسكرية سابقا، مع عسكرة للمجتمع^(٢٠)، اما منذ العام ٢٠٠٣ فان المجتمع يعيش عسكرة (انفاق مرتفع بلغ نحو ٢٠% من الموازنة العامة كمتوسط للمدة بين ٢٠٠٤-٢٠١٤ او نحو (١٢٠ مليار) دولار من مجموع (٥٩٢ مليار) دولار مجموع موازنات العراق لذات المدة^(٢١)، واتجاه نحو ١٧% من قوة العمل نحو العمل العسكري أو الامني الحكومي أو غير الحكومي وفق احصاءات عام ٢٠١٥^(٢٢) وعدم استقرار سياسي واسع ، كما ان اغلب البنى التحتية تم تدميرها، والاكثر خطورة هو اتجاه العراق نحو الاستدانة لتغطية العجز في نفقاته بعد عام ٢٠١٤ وشراء اسلحة ومعدات بالآجل^(٢٣)، والبيانات التي يصعب تقديرها هي ضياع فرص التنمية الاقتصادية جراء عدم الاستقرار المتحقق، وهدر اغلب الموارد البشرية والمالية.

وتبقى هناك مشكلة تواجه الموارد العراقية، الا وهي البنية التحتية المدمرة، والهدر بالوقت والجهد والموارد الذي حصل على مدى العقد والنصف السابق، ولم يحقق معه تاهيل لتلك البنية، الأمر الذي يجعله يحتاج إلى موارد هائلة لاعادته، في ظرف ان موازنة العراق عدت منذ عام ٢٠٠٤ على اساس توسيع قاعدة الانفاق التشغيلي، والدعم، وهو ما يفرض على العراق اما اعادة النظر بالموازنة وتحويلها مناصفة إلى تشغيل واستثمار أو اللجوء إلى الاستثمار الاجنبي من اجل اعادة التاهيل، وهو غير ممكن بحكم عمليات الفساد المستشري التي تجعل أي مستثمر يحجم عن القدوم للعراق ناهيك عن البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة ، يقابل ذلك ان العراق ما زال يعاني من ارتفاع مستوى المديونية، فالمديونية بلغت نحو (١٤٦ مليار) دولار عام ٢٠٠٣، مع وجود مطالب بالتعويضات تقارب نحو (٣٥٠ مليار) دولار، خفضت بفعل مؤتمري باريس ٢٠٠٤ وبروكسل ٢٠٠٥ وبفعل دبلوماسية عراقية وامريكية^(٢٤)، وسدد العراق جانب من الديون، ووصل الدين الكلي إلى نحو (٢٠ مليار) دولار عام ٢٠١٢، الا انه عاد وارتفع إلى نحو (٧٠ مليار) دولار نهاية عام ٢٠١٥، جراء الاستدانة لتغطية العجز في الموازنة والتسلح بالآجل^(٢٥). ومع حجم الدمار الذي لحق ببعض المدن جراء عدم الاستقرار الموجود، فان احتياجات العراق المالية لاعادة تاهيل البنية التحتية والتوجه صوب الصناعة ما زالت غير منظورة.

المبحث الثاني الفساد، واقعه ومؤثراته

الفساد عامة والفساد المالي خاصة، يعد من الظواهر التي اثارت اهتمام الباحثين، والسياسيين، لأنها تقود إلى ظواهر خطيرة في حياة الدول والمجتمعات، فهي تقود إلى شلل يصيب التنمية الاقتصادية، من خلال عدم تطابق التخطيط لمشاريع التنمية وما ينفق عليها مع المخرجات، فما ينفق على أي مشروع فيه فساد لا يمكن ان ينجز بنفس المواصفات، أو ربما يترك بلا انجاز ان خضع لرقابة المواصفات، وتعرض المبلغ المرصود للمشروع إلى الفساد المالي كلياً. ويتسبب الفساد المالي بزيادة البطالة جراء تعطل المشاريع ومن ثم برفع معدل الفقر، كون الموارد تحرف من تنفيذ مشاريع ذات فائدة للمجتمع إلى مشاريع غير موجودة أو معيبة، وهو ما يعني خسارة للموارد المالية والجهد والوقت (٢٦).

والفساد بشكل عام مؤداه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، باستخدام الابتزاز والرشوة والتلاعب بالكلف،.. أي انه اساءة للوظيفة العامة، فبغير الوظيفة العامة لا يمكن الحديث عن وجود فساد (٢٧). وهو بهذا يتضمن العديد من المظاهر والانواع ومنها: الرشوة (حصول الموظف على منافع لقاء قيامه بعمل أو امتناعه عن القيام بعمل أو الاخلال بواجباته الوظيفية)، والمحاباة (تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق في منح المقاولات والعطاءات والاستثمار)، والوساطة (التوسط لدى الغير من اجل توجيه قراراته لاداء أو الامتناع عن القيام بعمل)، والابتزاز (التأثير على طالبي الخدمة الحكومية بالضرر)، والتسبب في العمل (عدم التزام العمال بقواعد العمل وقوانينه مما يظهر ضعف انتاجية العامل الحكومي)، واختلاس المال العام (باختلاس اموال أو اوراق مالية أو ممتلكات ذات قيمة)، وهذه المظاهر وغيرها تؤدي إلى التأثير في مضمون ومعنى الوظيفة العامة وفي الاموال العامة التي تمتلكها الدولة. وبهذا فان الفساد يتجلى بمظهرين بارزين: قبول موظف الخدمة العامة الرشوة عن اعمال يقوم بها بحكم وظيفته، أو وضع اليد على المال العام بصورة غير شرعية، ضمن عمليات اختلاس متعددة الصور (٢٨)، وضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي ومن ثم اتساع اوضاع التهرب الضريبي منذ عام ٢٠٠٣ (٢٩)، وما يهمننا هنا فيما يتعلق بالفساد المالي هو:

سوء توزيع الموارد الناجم عن تغيير مسارها عما خططت له الدولة بانفاقها، فتستفاد مجموعات صغيرة من ثروات ضخمة خصصت لمشاريع لم يتم تنفيذها.

تحمل الحكومة اعباء كبيرة وتخصيص اموال طائلة لانجاز مشاريع كان بالامكان انجازها بمبالغ اقل، وتحويل المتبقي منها لانجاز مشاريع أخرى.

ومن خلال ماتقدم في اعلاه نرى ان الفساد المالي هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم على الاخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة ، وهو ليس حكراً على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة بل خارجها ايضاً^(٣٠) وبعد ان بينا معنى الفساد، يحتاج الأمر إلى ان نبين واقع الفساد المالي والمؤشرات المتاحة بهذا الشأن، وهنا فالمؤشرات العامة المستخدمة في تحديد وجود الفساد المالي هي الاتي: (٣١)

اولاً- استخدام المال العام من قبل موظف حكومي، أو مسؤول سياسي بيده قدرة صرف المال العام، في غير اوجه الصرف المخصصة لها، إي إلى مصلحة خاصة. واكثر ما يكون هنا هو تحويل اموال الدولة إلى مصالح احزاب أو اشخاص، مستغلين سلطة المنصب الحكومي، والتحويل هنا يكون عبر عدة طرق الشائع منها في الحالة العراقية الاتي: بناء مرافق عامة كبيرة في مدن صغيرة يتمتع حزب ما بقاعدة قوية فيها وتحال كمقولة إلى شركة يملكها الموظف الحكومي أو احد اقاربه، أو بناء مرافق عامة صغيرة في مدن كبيرة بكلفة مرتفعة جداً، وفي كل من الحالتين تبيض اوجه الانفاق عبر فواتير رسمية تؤكد الانفاق، وهذا الامر فساد مقنع، ويمكن ان يكون الامر باستثمار الاموال الطائلة المخصصة ضمن حصة الوزير أو المدير العام للانفاق على الوظيفة، فيتم انفاقها بلا قيود: الضيافة والوقود والحمايات والصيانة، بل وحتى تاهيل بعض المنشآت ومنها الطرق ومنظومة الخدمات، فكثير ما يتم التحايل عبرها والاستيلاء على المال العام عبر الاتفاق مع قوى فاعلة في المجتمع المحلي، ومثاله الاتفاقات التي حصلت مع مجاميع مختلفة لحماية منظومة الطاقة الكهربائية وانايبب نقل النفط والغاز من التدمير والسرقة بعد عام ٢٠٠٤، وكان يتم تدميرها أو سرقتها بانتظام وتقوم الحكومة باعادة تمويل الانفاق لاعادتها للخدمة، بادعاءات ان مجموعات ارهابية هي من قامت بذلك.

ثانياً- استخدام المناقصات الحكومية للثراء بسبب امكانية استخدام الثغرات القانونية وعدم دقة الاجراءات الرقابية للتعامل مع مختلف مظاهر الاحتيايل، ولم تنفع اجراءات التعامل مع المناقصات والعطاءات الحكومية طيلة المدة السابقة على العام ٢٠١٦ في وقف

التحايل على القانون، واساس المشكلة هو المنظور السلبي للعطاءات والمناقصات الحكومية، فلا يتم تصويرها على كونها اداة تفاعل الحكومة والمواطن لتفعيل الانشطة الاقتصادية بقدر ما تعد هبة حكومية يتم توزيعها وفقا لنظام محاصصة وليس وفقا لمنظور الاحتياجات والجدوى الاقتصادية، واحيانا نظر اليها بوصفها مدخلا يمكن للوزراء أو المدراء العامين أو المنتفذين في الوزارات من استخدامها للثراء الحزبي أو الشخصي.

ثالثا- ان الادارات تحتجز المعلومات المتاحة عن الباحثين، مما يعيق تطور نظام الادارة الحكومية، ومن ثم فان اغلب حالات الفساد تبقى غير مرئية طالما لا يوجد من يحركها، وطالما ان معلومات الادارات غير قابلة للاعتماد فان الفساد الموجود في بعض الادارات وخاصة البعيدة عن العاصمة تبقى غير معلن عنها بحكم التواطؤ بين الادارات الحكومية.

رابعا- هناك حالات فيها سرقة للمال العام ومنها، توزيع سياسي للاراضي والدور المملوكة للدولة وفي افضل الاحوال بيعها باسعار رمزية في اطار عملية فساد واسعة، وهو ما تم خلال المدة السابقة على عام ٢٠١٦ ببيع الدور العائدة للدولة بمزادات شبه مغلقة وباسعار رمزية، وهناك حالات التهرب الضريبي، حتى جعلت خزينة الدولة لا تستلم سوى ايرادات محدودة: الايراد النفطي وايراد الضرائب على الدخول الثابتة، وايراد السماح ببعض الخدمات: الاتصالات والخدمات الحكومية.

ان اخطر ما يمر به العراق هو وصول الفساد إلى مستوى ثقافة، فالطبقة السياسية تتقبله، وتحميه كنوع من الاغطية لتمويل وجودها وانشطتها، ويقبله المجتمع ان وجد استفاده من أنشطة الفساد. أي ان القبول لا يتعلق فقط بالمسؤول الحكومي انما تعداه إلى كون المواطن صار يقبله، ويكاد وضع العراق يتحول بشكل متسارع إلى كونها دولة راعية للفساد، فالتواطؤ واقع من مجموعات كبيرة وكثيرة ولم يتم كشف حالات الفساد الكبيرة أو بالاحرى لا يرغب أي احد باثارة أي حالة فساد من الحالات الكبيرة الموجودة.

واذا ما حاولنا ان نؤشر الفساد المالي، يمكن ملاحظة ان جميع المؤشرات في اعلاه موجودة، وهو ما تسبب بان يكون عائد التنمية للموازنات العامة بعد عام ٢٠٠٤ غير ذا قيمة تذكر، لانه لم يؤد إلى رفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير المعتمد على النفط، بل انه في ظل النفط فان ما متوقع لنمو الناتج المحلي هو بين ٢.٧-

٣.١% للمدة بين ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب توقعات صندوق النقد الدولي^(٣٢)، وهو مؤشر في كل الاحوال صغير جدا ويقترب من معدل النمو السكاني.

ومن خلال تتبع الممارسات اعلاه، يتضح ان الفساد المالي الذي يفيد بكونه كافة الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية، موجود، الا انه ظاهرة متباينة من مؤسسة حكومية إلى أخرى. ويمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الاتية^(٣٣):

تورط مسؤولين كبار باعادة توجيه ما ينفق من موارد وتحويله باحد صيغ الفساد الواردة في اعلاه، لتستقر في جيوبهم، وكانت بدايات الفساد المالي متعلقة بقضايا صندوق التنمية العراقية^(٣٤) وإعمار العراق، والتي وصل حجم الهدر فيهما إلى نحو (١٦ مليار) دولار حتى نهاية عام ٢٠١١، كما تعرضت الكثير من اموال العراق المنقولة للسرقة المباشرة، كما ان اموال صندوق تنمية العراق بعد حله عام ٢٠١٢ لا توجد اوليات عن كيفية انفاقها. واستمر بعده الهدر في الموازنة العامة، من خلال سوء استغلال المال العام وادارة فيها شبهات فساد للمناقصات والعقود الحكومية، وبيع الدور العائدة للدولة وغيرها.

التلاعب بمواصفات ما يتم شرائه وتجهيزه للدولة العراقية من سلع وخدمات، اذ يتم التعاقد على التجهيز بمواصفات واسعار محددة وفقا للمعايير المطلوبة، الا ان التجهيز يكون بنوعيات رديئة لا تعكس الاسعار الفعلية، وبعض المواد تم استلامها تالفة، ومنها المتعلقة بمفردات البطاقة التموينية والادوية، اذ تم اتلاف بعض المواد الغذائية التي تعاقد العراق على شرائها. كما ان عقود التسليح العراقية شابها الكثير من التلاعب، حيث تم شراء اسلحة وقطع غيار باعلى من قيمتها الفعلية بعدة اضعاف. وهناك ايضا الهدر المالي الناتج من عقود التدريب المختلفة التي وقعها العراق مع جهات محلية واجنبية، ففي اعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ تم انفاق مبالغ لتدريب القوات الامنية العراقية الا ان هناك نحو (١.٢ مليار) دولار لا توجد بيانات عن كيفية انفاقها؛ كما بينته وزارة الخارجية الأمريكية، اما ما بعده فان عقود التدريب كانت تتضمن كلف خيالية لا يمكن ان تجد اسس واقعية لتقييمها قياسا بالعروض التي تقدمها جهات تدريب دولية في هذا المجال.

طور العراق برنامجاً لرعاية الفئات الاجتماعية الاكثر تضرراً في حالة الاتجاه التدريجي إلى اقتصاد السوق، بموجب الاتفاق مع دول نادي باريس عام ٢٠٠٤ واتفاق بروكسل مع

ذات الدول عام ٢٠٠٥، والقاضي بوجوب تحول العراق نحو الخصخصة، إلا أن تطبيقات البرنامج تضمن حالات الهدر في صرف مبالغ شبكة الحماية الاجتماعية، وكان الصرف يتم أحياناً بأسماء وهمية أو توزيعها على غير مستحقيها.

كما تعرض العراق إلى جريمة نهب البنية التحتية والآثار العراقية وتدمير ما لا يمكن نقله، فالكثير من المعامل تم نقلها بعد العام ٢٠٠٣ إلى دول الجوار، فمثلاً ذهبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه في عام ٢٠٠٣ تم تفكيك ١٠ مباني ومجمعات صناعية وعسكرية بالكامل في العراق ونقلت خارجه.

تتفق كل مؤسسات الرقابة: ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ودوائر المفتش العام، على كون هناك صعوبة في تحديد حجم الفساد المالي في البلاد، فلا تخلو وزارة أو مؤسسة حكومية من الفساد المالي. وأقل الفساد هو سوء تخصيص الموارد العامة (تخصيص مورد في غير محله)، وأكثرها هو إهدار المال العام المرصود في الموازنات العامة بتخصيص وهمي أو بلا قيمة اقتصادية تذكر، ونهب الأموال المخصصة لإعادة إعمار الأقاليم والمحافظات.

وهناك أمر آخر يرتبط بالفساد ألا وهو الحروب التي دخلها البلد، فالعراق بقي غير مستقراً بفعل ما دخله من حروب، وكانت هذه الحروب عبئاً ثقيلاً على كل الموارد، فهي من جانب تستهلك الكثير منها: مالياً وبشرياً، وشوهت عملية التصنيع، مع عسكرة للمجتمع^(٣٥) وتدمير أغلب البنى التحتية، والأكثر خطورة هو الاتجاه نحو الاستدانة لتغطية العجز في النفقات بعد عام ٢٠١٤ وشراء أسلحة ومعدات بالآجل^(٣٦)، والبيانات التي يصعب تقديرها من وراء هدر الموارد: هجرة الكفاءات وهدر الموارد المالية... هي ضياع فرص التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن الشروع بالتنمية يفيد الانطلاق من خط الشروع وهو ما يتطلب موارد هائلة لاتمامه^(٣٧).

لقد ذهبت منظمة الشفافية العالمية في تقدير وضع العراق في سلم الفساد إلى أن العراق وقع في مراتب متدنية، وينظر في ذلك الجدول (١).

الجدول (١): مؤشر مدركات الفساد للعراق في سنوات مختارة

السنة/البلدان	الدنمارك	المملكة المتحدة	العراق	اليمن
السنة ٢٠١٠	٩٣	٧٦	١٥	٢٢
المرتبة العالمية من مجموع ١٧٨ دولة	١	٢٠	١٧٥	١٤٦
السنة ٢٠١١	٩٤	٧٨	١٨	٢١
المرتبة العالمية من مجموع ١٨٢ دولة	٢	١٦	١٧٥	١٦٤
السنة ٢٠١٢	٩٠	٧٤	١٨	٢٣
المرتبة العالمية من مجموع ١٧٤ دولة	١	١٧	١٦٩	١٥٦
السنة ٢٠١٣	٩١	٧٦	١٦	١٨
المرتبة العالمية من مجموع ١٧٥ دولة	١	١٤	١٧١	١٦٧
السنة ٢٠١٤	٩٢	٧٨	١٦	١٩
المرتبة العالمية من مجموع ١٧٤ دولة	١	١٤	١٧٠	١٦١
السنة ٢٠١٥	٩٤	٨٠	١٦	١٩
المرتبة العالمية من مجموع ١٦٨ دولة	١	١١	١٦١	١٥٧

* - يقع مدرك الفساد في ١٠٠ درجة، اعلاها لمن يكون اكثر البلدان شفافية، وادناها لمن يكون اكثرها فساد، والمدرك يتألف من ١٠ مؤشرات فرعية، كل منها له ١٠ درجات، وبعض الكتب تحسب مدرك الفساد الكلي من ١٠ بقسمة ال ١٠٠ درجة على ١٠. المصدر: ٢٠١٥Corruption Perceptions Index. Full table and rankings.

Transparency International In: ١٢ April ٢٠١٦. <https://www.transparency.org/cpi٢٠١٦>

والجدول (١) يبين ان العراق يشهد عمليات فساد واسعة، لكنه لا يتعرض إلى حجم الفساد الموجود، وان العراق منذ عام ٢٠٠٣ صعودا يقع في ذيل قائمة دول العالم في مؤشرات منظمة الشفافية، ولم يستطع ان يرتقي بمرتبته عن المكانة المتدنية، وطالما ان هناك

صعوبة في تقدير قيمة ما خضع للفساد، فان الامر هنا قرين عدة مسائل في تاشيره، ومنها:

- تحديد قيمة الموازنات العامة التي اعتمدها العراق
 - وتأشير المرصود للاستثمار في تلك الموازنات
 - وتأشير عدد المشاريع التي تلكأت، رغم انه تم اطلاق مبالغها منذ مدة ليست بالقصيرة.
 - والاتجاه إلى مراعاة نتائج دراسات لما قدر انه سوق للفساد المالي.
- ان العراق انفق موازنات بقيمة نحو (٥٩٢ مليار) دولار، للمدة بين ٢٠٠٤ - ٢٠١٣، واكثر الانفاق كان يقع على الابواب الاتية: الموازنات التشغيلية التي تاخذ نحو ٤٠% من الموازنة العامة، ثم موازنة الدفاع والامن والتي اخذت نحو ٢٠% من الموازنة العامة أو نحو (١٢٠ مليار) دولار (٣٨). اما حجم الاستثمار في الموازنة العامة فقدر بنحو ٢٥.٥% كمتوسط لذات المدة، أو نحو (١٥٠ مليار) دولار، والحديث هنا عن استثمار حكومي، اما الاستثمار المحلي والاجنبي فهو استثمار موجه لتحقيق ربحية اكثر منه استثمار بمشاريع حيوية وبنى تحتية.

اما المشاريع التي تلكأت عن التنفيذ فانها تزيد على (٨٠٠٠) مشروع، اجمالي ما رصد وانفق عليها نحو (٢٧٠ مليار) دولار، وذلك من مجموع (٩٠٠٠) مشروع استراتيجي تم احالته والتعاقد على انجازه، أي ان ما منجز لا يتعدى ١٠% في افضل الاحوال، وتم اعتماد طريقة تقاسم العبء مع الشركات المملوكة تحملت الحكومة عنه نحو ٣٠% من قيمة العقد أو المشروع وهو ما يفيد ان (٨٠ مليار) دولار تم سرقتها؛ ولا يتضمن ذلك مبالغ المشتريات الحكومية من السوق العالمية مثلا الاسلحة والمعدات العسكرية واجهزة كشف المتفجرات،.. والتي يصل الفساد فيها بين ٤٠ - ٩٠ % من قيمة العقد^(٣٩)، وعدم تنفيذها يؤشر انها تعرضت لحالات فساد في عدة مراحل من التعاقد عليها وتنفيذها بحيث اصبح تنفيذها غير مجدي اقتصاديا أو انها كانت من الاساس احالة فيها فساد ولم يكن انجازها مطروحا^(٤٠).

ان المؤشر الاهم هو تقدير النمو في الناتج المحلي باستبعاد النفط، وهنا يلاحظ ان العراق يعاني من انكماش في النمو منذ عام ٢٠١٣، والذي بلغ نحو ٣.٩%، والسبب يكمن في كون مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي صغيرة جدا^(٤١) ومع انخفاض اسعار

النفط في السوق العالمية، انكمش النمو في الاقتصاد العراقي ولم يسعف في تحقيق معدلات نمو بسيطة غير بيع النفط في السوق العالمية.

ويبقى الهدر جراء عمليات الفساد كبيرا جدا داخل الوزارات، من خلال تضخيم كلف انجاز العقود الصغيرة، وتضخيم كلف المشتريات والخدمات الصغيرة التي تطلبها الوزارات المختلفة، وفي دراسة اكااديمية صدرت عام ٢٠١٢ تم رصد بعض المؤشرات العامة على حالات فساد مالي موجودة في وزارات الدولة، لعام ٢٠١٠ قدرت بنحو (٧.٥ مليار) دولار، بلغت النسبة الاعظم منه في وزارات الدفاع بنحو ٥٣% ثم وزارة الكهرباء بنحو ١٣% ثم وزارة النفط بنحو ٧% ثم وزارة النقل بنحو ٣% ثم وزارة الداخلية بنحو ٣%، ثم التجارة بنحو ٢.٥%، وهذه الحالات تتحدث عن حالات فساد بمبالغ تقدر بنحو (٦ مليار) دولار، في حين ان بعض الوزارات الأخرى كانت عقودها ومشترياتها عبارة عن حالات فساد مالي مرتفعة رغم ان مبالغها ليست كبيرة قياسا بعقود ومشتريات الوزارات السابقة، فمثلا تعاقدات وزارة الاتصالات مثل الفساد فيها نحو ٩٨%، وامانة بغداد نحو ٧٧% ووزارة الصحة نحو ٧٠%، ووزارة الزراعة نحو ٤٢%، ووزارة الصناعة نحو ٣٠%،..^(٤٢) مع التذكير انه طالما لا توجد وثيقة حكومية تؤكد هذه النسب والاحصاءات فالمسألة لا تبتعد عن كونها تقديرات، يؤكد ان ما انفق لا يقابله عائد تنموي على الارض، وتضخم في ثروات السياسيين وكبار الموظفين.

لقد سعت الحكومة إلى اعتماد برامج طموحة في التنمية، تعكسها خطط التنمية الحكومية التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ٢٠٠٧-٢٠١٠، ٢٠١٠-٢٠١٤، ٢٠١٣-٢٠١٧، الا ان الحكومة ليست اللاعب الوحيد في الشأن العراقي، فهناك: النظام السياسي الذي يفرض ان تحال المشاريع إلى المحافظات والاقاليم لتنفيذها، وهناك الارهاب والعنف الذي يتطلب موارد هائلة للسيطرة عليه، وهناك الفساد الذي يبتلع اغلب موارد الدولة، وهذا الامر دفع الحكومة إلى انشاء مؤسسات معنية بكشف الفساد والتصدي له، واصبح لدى الحكومة ثلاث جهات رقابية مختصة تلاحق انواع الفساد كافة متمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودائرة المفتش العام، وبذلت الحكومة جهدا في معالجة الفساد المالي من خلال الاتي^(٤٣):

تسهيل مهمة الجهات الرقابية وتذليل الصعوبات التي تعترض عملها والتنسيق بين هذه الجهات على نحو يجعلها وحدة متكاملة.

تفعيل دور الجهاز القضائي للبت بقضايا الفساد ومتابعتها من قبل هيئة النزاهة وأحوالها إلى المحاكم الجنائية وتنفيذ العقوبات بالمفسدين.

تفعيل الجانب الاعلامي الذي يفضح ممارسات الفساد بكل اشكاله وتعبئة المواطنين في التصدي للمفاسد والاطلاع عنها.

توزيع الرقابة على جهدين: التدقيق وتقويم الاداء، ليكونا متكاملين في كشف حالات الفساد غير الظاهرة جراء التلاعب بالعقود والكلف.

تشكيل لجنة عليا للعقود في رئاسة الوزراء تتولى تدقيق وضبط الشروط القانونية والتجارية والمالية للعقود الكبيرة، وتدقيق العقود التي تزيد مبالغها اكثر من (١٠٠ الف) دولار عبر الهيئة الرقابية الوزارية المختصة.

الانضمام إلى المنظمات المهنية المعنية بمحاربة الفساد ليتفاعل العراق ايجابا مع المؤشرات والخبرات العالمية في التعامل مع حالات الفساد.

ورغم هذه الجهود، الا ان الفساد بقي ينتشر ويرتفع، ومؤشره ان منظمة الشفافية العالمية وضعت العراق على مدى عدة سنوات متتالية في ذيل قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم، ينظر الجدول (١)، فهو وقع في المرتبة ١١٦ عالميا عام ٢٠٠٣ من مجموع ١٣٤ دولة في العالم تم قياسها، وفي المرتبة ١٤١ عالميا عام ٢٠٠٥ من مجموع ١٥٩ دولة، وفي المرتبة ١٧٥ عالميا عام ٢٠١٠ من مجموع ١٧٨ دولة، وفي المرتبة ١٦١ عام ٢٠١٥ من مجموع ١٦٨ دولة^(٤٥)، وهذا يعطي انطباعا خطيرا عن العراق، كون مؤشر المنظمات الدولية يبنى على مؤشرات متعددة لا يمكن للاهواء السياسية الحكومية تغييرها أو التأثير فيها. وهو يؤشر انخفاض قدرة الحكومة العراقية على ادارة ملف الفساد المالي، وهو يرجع لوجود عدة تحديات تجعل القدرة على ادارة هذا الملف الشائك غير ممكنة، اذ تم اتخاذ تدابير عديدة لمواجهة الفساد على صعيد اقرار بعض القوانين ودعم الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، الا ان العراق يتعامل مع مافيات متعددة للفساد، وهي مافيات تتعشق مع العمل السياسي، وتتفاعل مع العنف والارهاب، وهي تفوق الحكومة في قدرتها على النفوذ والدفاع والحماية، وهو ما جعلها تنفذ

عمليات الفساد المالي بلا قدرة على الحساب، والرقابة، وما يتم رصده يكاد يكون حالات الفساد المالي الصغيرة والمحدودة لصغار الموظفين وهي تتعلق بحالات تجاوز على العقود والكلف والمواصفات والاختلاس والرشوة.

المبحث الثالث التنمية الاقتصادية في ظل ارتفاع مؤشر الفساد المالي

بعد ان بينا حالات الفساد المالي الموجودة، يقتضي الحال ان نبين الاضرار الاقتصادية المصاحبة له، وهي المتعلقة بوجود اعاقا للتنمية وضرر يصيب السياسة المالية للدولة. اولاً: التنمية الاقتصادية

ان الدول النامية، وجراء القصور في الموارد، والقصور في توفر البنية التحتية اللازمة لاشباع الاحتياجات الضرورية للمواطنين تشرع بتطبيق برامج للتنمية قائمة على رصد للموارد، وضمن خطط مركزية، بهدف تهيئة البلاد لان تتنقل من مستوى الفقر والتخلف إلى مستوى مقبول من تراكم رأس المال، واشباع الاحتياجات الاساسية (٤٥).

وفي العراق، حقق البلد في الخمسينات خطوات مقبولة للتهيئة لانتقال اقتصادي من خلال اعداد المختصين والتخطيط للبنية الاقتصادية والصناعية اللازمة، ثم حصل في السبعينات ان تراكمت عوائد بيع النفط، وشرع البلد بالخطط المركزية للتنمية الاقتصادية، وكان من المؤمل دخول العراق نادي الدول شبه الصناعية في الثمانينات، اذ كان يحتاج إلى امتلاك القدرة على التصنيع، وصناعة المعرفة، الا انه دخل بمنزلق عدم الاستقرار والحروب التي استنزفت قدراته المالية والعلمية، ورهنت قدراته وموارده لديون وتعويضات عدة (٤٦).

وامام التدمير الذي تعرضت له بنيته التحتية، وهجرة كفاءاته العلمية، اصبح العراق في وضع لا يمكنه ان يلبي معه احتياجاته الاساسية، وتم ادارة الحياة بنظام تمويل صارم طوال المدة بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، وبعد التغيير في العام ٢٠٠٣ دخلت للعراق موارد مهمة من بيع النفط، وخفض دينه العام، ومنح قروض بسيطة لاطلاق تنمية فيه، ولجأت الحكومة إلى اقرار بعض خطط التنمية الشاملة في العام ٢٠٠٥ ضمن رؤية تغلب النهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد على النهج الراسمالي الذي التزمت به الحكومة في تعهدات نادي باريس عام ٢٠٠٤ وفي بروكسل عام ٢٠٠٥ (٤٧).

وهنا سنربط الموضوع مع موضوع آخر فرعي، الا ان له صلة قليلة بموضوع التنمية، الا وهو السياسة المالية العراقية، فاذا ما اتينا إلى تحليل سياسات التنمية التي اتبعها العراق، ومدى اتفاقها مع السياسات المالية المعتمدة، سنلاحظ ان السياسة المالية هي الأسلوب الذي تتجه الحكومة في تخطيط نفقاتها وإيراداتها من خلال الميزانية العامة للدولة، وهي من ثم أداة الدولة التي تستطيع بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. أي ان هذه السياسة تتعلق بمصادر الدخل، ووجه الانفاق، فضلا عن اتجاهات تغطية العجز في الموازنة العامة، وهي تستخدم في سبيل ذلك ادواتها المتمثلة بتوزيع الضرائب وتوزيع الانفاق وطريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض^(٤٨)...

وتتبع الإيرادات والنفقات والتعامل مع العجز يبين ان العراق لا يعتمد خطأ داعما للتنمية، فهو يتجه إلى توسيع الانفاق لتغطية بعض الأنشطة غير الاقتصادية ومنها:

- التوسع بالتوظيف العام طلبا لمشروعية النظام عبر خفض البطالة وليس لاداء مهام عامة

- والتوسع في برامج الرعاية الاجتماعية.

- والتوسع في الدعم لقطاعات الطاقة والصحة.

وكان بالامكان تحريك الاقتصاد عبر الاستثمار، وجعل عائدات الضرائب تكفي لتعجيل حركة الاقتصاد ككل وتمويل الموازنة العامة للدولة.

وكون الربط بين برامج التنمية والسياسة المالية غير موجود، ينبع من كون السياسة المالية تقوم على توسيع سقف الانفاق، وخط الانفاق رغم انه انقسم إلى انفاق تشغيلي (مرتبات) وانفاق استثماري ومشتريات، الا ان المسألة هنا تتعلق بمدى حضور برامج التنمية وتطبيقها من اجمالي الموازنة الاستثمارية، وهو امر يظهر من خلال كون عائد التنمية المتحقق ما يزال غير قابل للملاحظة، وخصوصا في القطاع غير النفطي^(٤٩).

لقد نجحت السياسة النقدية^(٥٠) التي يشرف عليها البنك المركزي في خفض التضخم الموجود، ونجحت في ضبط سعر الصرف وفي ضبط سعر الفائدة، ولكن لم يقابل تلك السياسة التي اشرف عليها البنك المركزي سياسة مالية يمكنها دفع العراق نحو التنمية. في حين ان خطط التنمية لم تنجح واقعيا في تحريك الاقتصاد رغم انها قد اطلقت منذ عام

٢٠٠٥^(٥١)، وهو ما يستلزم اشارة بسيطة إلى موضوع علاقة الفساد بالسياسة المالية ابتداءً ثم علاقته باعاقبة التنمية ككل.

ثانياً: الفساد والسياسة المالية

ان مما يؤشر على السياسة المالية انها تذهب إلى الاتي^(٥٢):

رفع سقف الانفاق الحكومي، بدلا من اللجوء إلى تحريك التنمية، ويرتبط بهذا الامر ان الحكومة ومؤسساتها لا تتجه إلى فرض شراء منتجات الصناعات الوطنية، ومن ثم فهي ليست غطاء لدعم التنمية. وما انفق على دعم المشاريع الصغيرة انتهت دراسات عديدة إلى كونه كان انفاق وضع في غير محله اي انه لم يراع دراسات جدوى بقدر ما خضع لمقاسات غير اقتصادية في انفاقه^(٥٣).

ان اغلب الانفاق الحكومي يعاني من انكشاف، كونه يعتمد على ايرادات النفط، وطالما ان الايراد النفطي متذبذب، يعتمد على مورد ناضب، فهو يجعل السياسة المالية تعاني من ضعف القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية بمرونة كافية.

الترهل والتضخم الوظيفي، ان نوع التوظيف الحكومي يعتمد على قواعد غير ملائمة مع الظروف، فالتوظيف اداة حماية اجتماعية بوصف العراق دولة ريع، في ظرف يتسم بضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب اعداد البطالة المرتفعة، والعراق اتجه إلى رفع معدلات التوظيف كلما ارتفع اسعار الريع النفطي، وهو ما تسبب بان يتسع الجهاز الحكومي، وعندما هبطت ايرادات النفط كان هناك صعوبة في خفض اعداد شاغلي الوظائف الحكومية ومن ثم صعوبة في خفض الانفاق الحكومي على قطاع التوظيف. فعدد موظفي الحكومة تجاوز حاجز الـ (٤) مليون موظف عام ٢٠١٥، فضلا عن وجود نحو (٢) مليون متقاعد، وما يحتاجه هؤلاء من مرتبات سنوية يبلغ بين (٤٥-٥٠) مليار دولار، وهذا التوسع بالانفاق قاد إلى تحميل السياسة المالية اعباء لم يكن هناك مبرر لها فيما لو اطلقت سياسة تنمية اقتصادية ناجحة، خصوصا وان اغلب العمالة في القطاع العام هي غير انتاجية وتمثل بطالة مقنعة.

تحمل الدولة لكلف مرتفعة جراء تحمل الجانب الاكبر من كلف السلع والخدمات المقدمة، ويأت ذلك من خلال التوسع في معنى السلع والخدمات المجانية، لتشمل: الامن الداخلي والدفاع والصحة والتعليم، وجانب مهم من سلة الوقود والطاقة والغذاء، بل ودخلت الدولة

في نطاق توسيع مشاركتها واسهامها في الرعاية الاجتماعية، يقابله ان الايرادات غير النفطية لا تتعدى الا نسبة صغيرة جداً، فالإيرادات الضريبية مثلاً بلغت نحو ١% من اجمالي إيرادات الموازنة العامة، في حين ان الانفاق الحكومي ما زال مستمر بتغطيه جانب من كلف بعض السلع والخدمات ومنها الوقود وسلة الغذاء والخدمات الطبية، التي تقدم بمقابل لا يغطي كلفها الحقيقية .

فقدان الرؤية الإستراتيجية في مضمون وهدف الموازنة العامة، فالموازنة ركزت على الانفاق الاستهلاكي (الموازنة التشغيلية) وكانت برامج دعم التنمية والمشاريع الاستثمارية غير عملية ولا تتناسب واحتياجات البلد التنموية، وحتى ما انفق منها لم يكن خاضع لرقابة تكفي معها لمراجعة العائد التنموي للاستثمار الذي تم انفاق امواله، والذي غلب عليه لكونه انفاق عبثي، غلب الفساد ليضعف حاصله النهائي بمشاريع غير موجودة أو لا تطابق المواصفات المتفق عليها أو غير مكتملة رغم ان الدولة تعيد تمويل الانفاق على نفس المشروع جراء اخلال بشروطه أو هروب المتعاقدين عليه أو جراء ارتفاع حفظه وصيانتته بفعل وقوعه في منطقة غير مستقرة أمنياً. ومن ثم فان الانفاق على الاستثمار لم يحقق تحفيز للقطاعات الاقتصادية والخدمية: الزراعية والصناعية والسياحية، بما يعيد التوازن في مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي؛ كل ذلك تم في ظل غياب التنظيم المالي وضعف الرقابة على انفاق المال العام، وضعف أنشطة مكافحة الفساد، واستمرار التوسع بالانفاق الكمالي والترفي رغم استمرار الازمة المالية وتوسعها خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦.

ليس هذا فحسب، انما طبع على السياسة المالية في العراق صفة: سوء تخصيص الموارد، فالمعروف ان العراق يعتمد على النفط كمصدر شبه وحيد للموازنة العامة^(٥٤)، وطالما ان الربيع مصدر متقلب بحكم السوق العالمية، اذن يفترض ان يكون استثمار أو توظيف تلك الموارد بشكل يحقق اقصى عائد ممكن، الا ان تتبع تخصيصات الموازنة وابوابها يلاحظ ان العائد النفطي يتم هدره، رغم انه حقق بعض المزايا المتمثلة برفع متوسط دخل الفرد من خلال اعادة توزيع الدخل، الا ان هناك ابواب اظهرت تخصيص موارد غير ملائمة وفقاً للموازنة العامة، ومنها استمرار الانفاق على الشركات العامة، في حين ان الاجدى اقتصادياً هو طرحها للاستثمار، ومنح موظفيها مجموعة اسهم في تلك

الشركات والتوظيف فيها لمن يتفق ومعايير العمل من قبل الجهة المستثمرة، وقطاع الشركات المتعثرة (تنتج اقل من الكلف الحقيقية لها) يمكن ان يمتد ليغطي منشآت عديدة، بعضها يصلح له الاستثمار وبعضها الاخر (المؤسسات الطبية والجامعية وقطاع الطاقة) يفترض ان تدخل الدولة به كجهة وشخص خاص يقدم خدمة في اطار تنافسي بحيث تقدم خدمات بمقابل الكلفة الحقيقية التي يقدمها المنافسون الآخرون.

ان ما ورد أنفاً جعل العراق يواجه المشكلات الآتية :

الاستغلال والتوظيف لا يتناسب والاتجاه نحو الندرة الذي يطبع الموارد الأولية الطبيعية، والموارد المالية المتقلبة التي يؤثر الواقع ان قيمتها تنخفض باستمرار، أي ان العراق يحصل على عائد اقل قياساً بمرحلة السبعينات. وقلة المنفعة المتحققة من الموارد المتاحة يفيد بوجود هدر، اذ لم يستطع العراق من الحصول على عائد تنموي ملائم لما يبيعه من موارد طبيعية ولما يحصل عليه من عائد مالي، كما ان الموارد البشرية المتاحة شبه معطلة بل وتخضع للتآكل بفعل التصفيات والهجرة وعدم وجود تعويض ملائم لها.

ان انخفاض مستوى التوظيف للموارد ترتب عليه ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي انما هو نمو غير حقيقي، وسببه ريع النفط، وبانخفاض الريع النفطي انكمش الاقتصاد العراقي بمعدل ٣.٩% عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥، فالهدر اذا يتجسد بكون العائد من الريع لم يتم استثماره بطريقة من شأنها أن تجعل الاقتصاد ينمو بعيداً عن الريع؛ رغم ان انفاق الاستثمار الحكومي بلغ نحو (١٥٠ مليار) دولار من مجموع الموازنات الاتحادية للمدة بين ٢٠٠٤ - ٢٠١٣.

وطالما ان هناك توظيف أو استخدام غير سليم للموارد، وان العائد التنموي لها لا وجود له، فان الامر يتطلب مراجعة للسياسة المالية للدولة، بجعل تلك السياسة تبحث عن موارد أخرى غير النفط لتمويل الموازنة العامة، وتقليل حجم الانفاق العام، الا ان المشكلات التي تظهر هنا مفادها ان العراق رهن جزء مهم من ثروته النفطية بجولات تراخيص اثبت اول اختبار لها انها لم ترفع سقف الإنتاج إلى مستويات الطموح، وانها رفعت كلف الإنتاج لمبالغ غير ربحية ان انخفض سعر النفط، وهو ما يفرض اعادة النظر بتلك الجولات والاتفاقات الناجمة عنها، والتفكير بجعل الإيراد النفطي يغطي نسبة صغيرة من إيرادات الخزينة العامة ويحول المتبقي منه إلى صندوق سيادي يحفظ للأجيال اللاحقة. وهنا على

الإدارة الحكومية إدارة الموارد الأخرى المتاحة بفاعلية عبر إنهاء أو خفض حالات الفساد المالي، لأنه سيكون لكل مبلغ قيمته، ويجب أن يحقق اتفاق كل مبلغ منفعة حقيقية. كما أنه يتوجب أن يكون الاقتصاد غير النفطى السبب الحقيقي وراء النمو الاقتصادى فى الناتج المحلى الاجمالى^(٥٥).

ثالثاً: الفساد واعاقة التنمية الاقتصادية

بينما فيما تقدم ان الفساد يؤثر على السياسة المالية للدولة، ويبقى بيان مدى تأثير الفساد على التنمية، والواضح هنا ان نسب الفساد المالى تختلف بين اساءة استخدام المورد وعدم مراعاة الاسباب والشروط الاقتصادية فى تخصيصه وانفاقه، أو ان انفاقه شابه عيوب: الكلف أو المزايا، أو ربما تم استهلاك المبلغ كلياً أو جزئياً بالفساد عبر السرقة أو العمولات.

وفى كل الاحوال فان الخلل الذى يحصل هو ان الموارد المخصصة لانجاز هدف تنموي لم تحقق غاياتها، أو انها حققت غاياتها بكلف مرتفعة جداً. ويكون الفساد بهذه الحالة مدخلاً لخسارة موارد، اذ تستهلك بالفساد المالى بعضاً من إيرادات الدولة سواء مباشرة أو من خلال تحويلها إلى مشاريع وعقود ومشتريات، فما انفق لا يحقق العائد منه، وما انفق ربما يكون غير مبرر اقتصادياً، وفى كل الاحوال تضيق موارد نادرة مالياً، وبشرى فان ضعف مؤشرات التنمية يجعل الموارد البشرية معطلة، واحياناً تتجه للهجرة، وفى كل الاحوال فان ضياع فرص التنمية هو واحد من اهم المشكلات المرافقة للهدر وللخلل الذى يصاحبه.

وفى اغلب حالات الفساد المالى لا تعاد الاموال فيها للداخل، انما يتم تهريبها أو نقلها للخارج، فالذى يلجأ للفساد المالى يتعلق بكون الارتباط بالوظيفة العامة أو القدرة على الحصول على عقود أو مناقصات أو مشتريات حكومية انما هى قدرة مؤقتة لا تدوم، فيستفاد منها بقصد الاتراء السريع، ليؤسس له خارج العراق شركة/ شركات يباشر بها حياة اقتصادية جديدة. وفى ظل هكذا بيئة لا يمكن ان يتعايش الاستثمار معها، فالاستثمار يحتاج مشجعات وحوافز وليس بيئة طاردة، وهذا يفسر جزء من اسباب عدم قدوم الاستثمار الاجنبى الا فى حالات محدودة مثل جولات التراخيص النفطية مع الشركات الاجنبية وشركات الاتصالات النقالة وفى كردستان العراق، وطالما ان الاصل بتدفق

الاستثمار هو الحصول على موارد لا تتوفر من الموازنة العامة لتغطية الاحتياج من مشاريع مطلوب انتاجها محليا، فيكون تغطيتها عبر موارد من مصادر محلية أو اجنبية، ويكون الاستثمار مسؤول عن تدفق التكنولوجيا والمهارات للداخل، وتشغيل العمالة الوطنية ان وجد هناك ضرورات لذلك. وبهذا فان مشاريع التنمية أو المشاريع التي يحتاجها العراق للتنمية لا تجد لها تمويلا داخليا ولا طلبا للاستثمار فيها من المستثمرين الاجانب.

وحالات الفساد وما يرافقها من هدر وضعف التنمية، تعكس اعادة توجيه الموارد، وانفاقها، بما لا يتفق وبرنامج التنمية، الذي يهدف في النهاية الى: خفض البطالة، وخفض الفقر^(٥٦)، واشباع الحاجات الاساسية من السلع والخدمات، والبحث عن تعظيم مستوى الرفاهية، ومن ثم تعظيم مكانة الدولة في النظام الاقتصادي والمالي والنقدي العالمي^(٥٧)، وهو ما يؤشر ان مكانة العراق ووضعه الاقتصادي غير مستقر، وما حافظ على متطلبات الحد الأدنى من تلك المكانة هو سياسات البنك المركزي في التعامل مع السياسة النقدية، وفي توسيع سقف الاحتياطي من العملة الاجنبية ومن الذهب، رغم انهما تائرا بما انتهى اليه العراق عام ٢٠١٤، والذي خفض حجم الاحتياطي من مستوى (٧٦ مليار) دولار إلى مستوى (٥٦ مليار) دولار مستهل عام ٢٠١٦، جراء السحب من الاحتياطي لتمويل العجز في الموازنة العامة، وتمويل صفقات سلاح كبيرة ما زال يشوبها علامات فساد متعددة من حيث ارتفاع كلفها وانخفاض كفاءتها^(٥٨).

وهكذا يبدو، ان الفساد المالي يساهم في تدني كفاءة الاقتصاد، اذ انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسبب توجيهها أو يزيد من كلفتها^(٥٩)، والموارد التي يتم سرقتها تخرج من نطاق القابلية للاستخدام، في حين ان هناك موارد أخرى تكون غير قادرة لان تحدث اثر، خاصة في المشاريع المعطلة، التي انفق عليها جزء من الموارد وتعرضت هي الأخرى لحالات فساد مالي، وهناك الموارد البشرية التي تتجه للبطالة.

والامر لا يرتبط بتاريخ رهن للفساد، فتتبع تاريخ الدولة العراقية المعاصرة يظهر لدينا انه لم يظهر تقدير كاف للموارد منذ العهد الجمهوري ولغاية اليوم، واهمه ريع النفط والموارد البشرية، فالتعامل مع تلك الموارد طغى عليه ضعف العقلانية، ولعل اهم اسباب هذا الاتجاه هو تجذر عقلية الريع التي اضعفت العمليات الاقتصادية الحقيقية في توليد الناتج المحلي، بعبارة أخرى: ان اساس السلطة قام على واقعة تغليب القوة التي ارادت ان تفرض

نفسها من خلال مخرج الربيع، واستمر وتجذر على مدى العقود اللاحقة في ظرف كانت تنخفض فيه مساهمات القطاعات الأخرى للنتائج المحلي الاجمالي، وهو امر يطرح مسالتين:

- النظر إلى نتائج الهدر المتحقق.

- وامكانية وقفه عبر علاجات اقتصادية وسياسية.

اما نتائج الهدر فهو التوقف أو التراجع الاقتصادي، في ظل محيط دولي تنافسي من الصعوبة امتلاك القدرة على التنافس فيه الا عبر منطق يعظم من لغة التنافس، فالموارد المتاحة هي بكل الاحوال محدودة، ولا يمكن اطلاقها إلى نهاياتها العظمى الا بتعشيقها بالعامل المعرفي وهو عامل ما زال ضعيف جدا في العراق بفعل سياسات لا تهتم بالتنمية البشرية والمعرفية، التي تحتاج إلى الموهبة والابتكار والخبرة، أي انها تحتاج إلى عدة سنوات في سبيل اعدادها، في ظرف عد العراق بلد طارد للكفاءات منذ نحو اربعة عقود مضت. وفي حساب بسيط قدر بعض الباحثين الهدر وخسائر العراق من الموارد للمدة بين ١٩٨٠ - ٢٠٠٣ فقط بين (١٥٠٨ - ١٥٥٨ مليار) دولار، والهدر استمر بعدها ولم يتوقف بل وتضاعف بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة ضياع الايراد النفطي المتحقق. اما امكانية وقفه فهو امر يتطلب معها التحول بالعراق إلى نظام مؤسساتي حتى لا تلجأ السلطة إلى شراء الولاءات عبر الربيع، ويكون بديلها اشاعة منطق التنافس، والعمل على تحرير الاقتصاد من لعبة الدعم إلى بقوانين السوق^(٦٠).

والطرح الذي يحتاج إلى مراجعة: هل ان مسؤولية حفظ الموارد تقع على الدولة لوحدها؟ الاجابة على ذلك ان غطاء الدولة هو من يحدد قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية إلى حد بعيد، والموارد الرئيسية تقع بيدها، فهي من تحسن أو تسيء ادارة الموارد المتاحة عبر التلاعب بالمنظومة التشريعية أو عبر التلاعب بالبيئة التي توجد فيها.

وهكذا، يتمثل الهدر في الموارد في عدة أنشطة، يمكن ان تظهر مجتمعة أو بعضها، بين حين واخر، أو يمكن ان تكون متكررة الاعتياد وهو ما يحصل منذ عام ٢٠٠٣ لغاية اليوم، وهي:

الاستهانة بالملكية العامة، أي الموارد والمنشآت والممتلكات التي تكون ملكا عامة للدولة والمجتمع، ووجود نظرة عامة تدعو إلى عدم تقديرها أو ان يكون توفير الدولة لها كجزء

من سياسة ريع عامة بلا عوائد تنموية تذكر. وهو ما يفيد ان استهلاك تلك الموارد يدور في اطار ثقافة تقليدية وليس في اطار عملية تنموية. كما ويتم استبعاد قدر مهم من موارد الدولة من العمليات والانشطة الاقتصادية، جراء ضعف الوعي باهمية تلك الموارد واهميتها للتنمية، واهمها الموارد البشرية والوقت، فالوقت يعطي مؤشر على عمق الازمة الناجمة عن ضياع فرص التنمية لعدة عقود سابقة. وحرف مسار قسم اخر من الموارد الاقتصادية عبر عمليات فساد مالي بالغة التعقيد، متعددة، تستهدف كنتيجة التعرض إلى التنمية داخل الدولة واعادة توزيع الدخل، ومنها: الاختلاس وسوء ادارة المال العام، وكلها تظهر في اثناء العقود والمناقصات والمشتريات، وتتسبب بان ترفع الكلف بشكل غير مباشر أو ان تلك الاعمال تكون انشطة غير اقتصادية أو يتم فرض عمولات عليها حتى تكون غير مجدية وتهمل.

المبحث الرابع مدى كفاية جهود مكافحة الفساد المالي والحد من هدر الموارد

مما تقدم، لدينا مسألتان : المسألة الاولى : متعلقة بالتعامل مع الفساد المالي ، فالواضح ان العراق شرع بتنظيم تشريعات تتعامل مع الفساد المالي من ناحية التجريم والمنع، ودعم الشفافية والنزاهة، واسس إلى جانب ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة وما يلحق بها من مكاتب للمفتشين العموميين في كل وزارة، وشرع باجراءات رقابة سابقة وأخرى لاحقة على أي عملية فساد يمكن ان تحدث في التعاملات الادارية والمالية، ومنها مثلاً: سرقة المال العام، أو التلاعب بالعقود والمناقصات وبيع اراضي ودور الدولة، والمنشآت الحكومية، والتلاعب بالمشتريات الحكومية، والصفقات مع الجهات الاجنبية، فكلها تتيح حالات فساد مختلفة، الا ان الملاحظ هنا ان كل تلك الجهود لم يواكبها خفض في معدلات الفساد انما بقي العراق في المستويات المنخفضة أو في ذيل الدول في حجم ومستوى الفساد المستشري منذ عام ٢٠٠٥ كما ملاحظ بالجدول (١).

أما المسألة الثانية : المتعلقة بوقف الهدر في الموارد، وهو المتعلق بكون ان هناك موارد محدودة يمتلكها العراق: موارد طبيعية أو مالية أو بشرية أو مصنعة والوقت، كلها لا تلبي وجود علاقة منطقية بين ما خصص وبين الاهداف وبين النتائج الظاهرة، فكل مشروع يخصص له مورد مالي وبشري وعناصر الإنتاج اللازمة والوقت والجهد، الا انه يكون

حاصل بعض المشاريع هو عدم وجود نتائج تتلائم وما انفق عليها أو انها تبقى معطلة أو انه يتم انجاز بعضها منها ويبقى معلق اتمام انجازها على اتجاه الدولة لدعم اتمام الانجاز، أو ان كلف الانجاز غير واقعية ومتضخمة بشكل لا يتناسب وحقيقة المشروع الموجود.

ان ما تقدم يمثل هدر، وصيغه متنوعة، كما بيناه وتمثل بالاتي:

- سياسة ريع عامة بلا عوائد تنموية تذكر.

- واستبعاد تقدير الموارد البشرية والوقت من العمليات والانشطة الاقتصادية.

- والاستيلاء على قسم اخر من الموارد عبر عمليات فساد مالي شبه منظم.

وحتى يكون العراق قادرا على خفض الهدر الموجود، اتجه في العامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦ إلى رفع معدل التخصيص الملائم للموارد، وظهر الاتي ^(٦١):

دعوات لاصلاح النظام الضريبي، فالمعروف ان العراق لم يطور نظاماً ضريبياً في السنين السابقة كونه يعتمد على الريع النفطي لتمويل الموازنة العامة، الا ان تقلب وانخفاض اسعار النفط، وصعوبة الاستمرار برفع الضرائب على الدخل الثابتة (المرتبات) جعل الحكومة تتجه إلى اعادة النظر باحكام قانون ضريبة الدخل المرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل عام ٢٠٠٤، لرفع العائد من الضرائب وايجاد مصادر أخرى ومنها رفع الرسوم على كل التعاملات الحكومية من عمليات بيع وشراء وانجاز خدمة حكومية،.. وتعديل الرسوم المستوفاة من اجازة ممارسة خدمات عامة، ومثاله اجازة عمل شبكات الاتصال.

اصلاح النظام الكمركي، بموجب القانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤، من اجل ضمان عمل السيطرة النوعية عما يرد من سلع وخدمات، وتفعيل اجراءات مكافحة التهريب من الرسوم الكمركية.

اصلاح الموازنة العامة، فالعراق يعتمد على النظام البرلماني، الذي يقر المسؤولية الحكومة عن اعداد الموازنة، وان حق البرلمان هو في المصادقة على الموازنة، فالموازنة هي اداة الحكومة لتطبيق السياسات الحكومية والبرنامج الحكومي، فهي تقدم ما تراه ملائماً لها، الا انها تدخل ضمن محور التوازن والتعاون مع البرلمان مما يجبرها ان تضع موازنة لا تتعرض لرفض البرلمان، وهذا الامر دفع الحكومة إلى تأسيس مكتب خاص بالموازنة، وتدقيق الايرادات والانفاق الحكومي، بما يتيح مراقبة مكامن الخلل وكشفها

وعلاجها، والاتفاق على كون كل ما يقبض من إيرادات ورسوم وضرائب وأرباح وعوائد بيع وإيجار أموال الدولة، يودع في الخزينة العامة للدولة، وخطوة تأسيس مكتب للموازنة مع آلية الطلب من الوزارات تحديد من تحتاجه من موارد لتوضع في الموازنة، يجعل الموازنة العامة أكثر تخصصية وأقل من ناحية سوء تخصيص الموارد العامة، خصوصاً في ظل الطلب من الوزارات أن تقدم احتياجاتها الحقيقية وليس الترفية، وهي خطوة ستدفع لاحقاً إلى أعداد موازنات يقترب فيها الاتفاق مع الاحتياج.

إصلاح نظام منح العقود والمناقصات والمشتريات الحكومية، ويعد نظام العقود والمناقصات والمشتريات من أهم المجالات للعلاقات المالية بين الحكومة والقطاع الخاص، والتي تسمح أيضاً بظهور حالات فساد، والمرحلة اللاحقة على العام ٢٠٠٣ كانت مرحلة بدد فيها الكثير من الموارد المالية، فالتخصيص أظهر أنه غير ملائم للعديد من المشاريع، أي أنه خطط له من غير دراسة جدوى وإنما تحكمت به اعتبارات غير اقتصادية، كما أن الكلف في الغالب كانت غير ملائمة، والأكثر منه أنه ظهر أن أغلب المشاريع والعقود والمشتريات التي تمت أنها لم تكن مطابقة للمواصفات التي تطرح عند الاحالة، وهنا لجأت الحكومة إلى التأكيد على دفع الوزارات العراقية إلى التعاقد مع شركات عالمية مختصة ومعروفة، في المشاريع الاستراتيجية والمشتريات المهمة من السوق العالمية، كصفقات السلاح، وغيرها، وأن تكون الاحالة في موضوع المناقصات والمشتريات والعقود على أساس التنافسية، وينظام يمتاز بالشفافية، بقصد منع الغش والاحتيال والرشوة والمحسوبية في الاحالة، وتنفيذ سياسة اقتصادية للرقابة على تنفيذ العقود والمشتريات والمناقصات، إلا أن الأمر يواجه بصعوبة التعامل مع العديد من المشاريع المتكئة والتي تقف خلفها جهات سياسية، أو أن الأشخاص لم يعودوا متواجدين في العراق.

مكافحة غسل الأموال، وتشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤، والذي أسس مكتب استخبارات غسل الأموال كهيئة مستقلة، وأعطى للبنك المركزي سلطة مراقبة جميع المؤسسات المالية العاملة في العراق، ولكلاهما المكتب والبنك صلاحية التحقيق الفوري عن مصدر الأموال. رغم ذلك ما تزال الكثير من الأموال تهرب بصيغ مختلفة، وهو ما يطلب اجراءات مضاعفة، أي توسيع نطاق غسل الأموال بحيث ولا

تقتصر على حركة النقود غير النظامية لاداء مهام غير قانونية، انما تمتد لتشمل عملية افراغ العراق من العملة الاجنبية.

مكافحة تهريب النفط، وهي ظاهرة نشطت بعد عام ١٩٩١، الا ان ازدهارها تم بعد عام ٢٠٠٣ لتمويل أنشطة عديدة يقوم بها المهربون أو العاملون عليها، وبضمنه دعم الاحزاب والتنظيمات المسلحة، ولا توجد احصاءات بهذا الشأن الا ان هيئة النزاهة اقرت وجود عمليات تهريب للنفط، والحكومة الاتحادية اتهمت حكومة اقليم كردستان أو اطراف فيها بتهريب النفط، ولا توجد احصاءات عراقية تثبت كم هو الإنتاج الفعلي للحقول العراقية وكم هو الاستهلاك الداخلي وكم هو معدل التصدير الكلي، فما زالت العملية تخضع للتقدير في احيان، وهو ما يفتح المجال للاجتهد بالقول ان هناك عمليات تهريب للنفط، ويحدث بين حين واخر اكتشاف عمليات تهريب للنفط العراقي عبر الحدود.

الحاجة إلى التعامل مع هجرة الكفاءات العلمية، أو تصفية البلد منها، فهي عملية افقرت البلد، وجففت جزء مهم من مخزونه وثروته القومية، في ظرف لا يوجد تعويض عن الهدر المتحقق منها، كون هذه الثروة تحتاج إلى تراكم معرفي لا يات بين ليلة وضحاها.

لهذا يصبح من الضرورة بعد كل هذه الافكار ان تكون هناك اساليب لمواجهة ظاهرة الفساد المالي مثل " تبني اسلوب الرقابة الشعبية لرصد ومتابعة حالات الفساد المنظم من خلال تنمية وتوجيه الحس العام لدى افراد المجتمع بصورة عامة والعاملين باجهزة الدولة بصورة خاصة "(٢٢) ، ان الوضع الاقتصادي الذي مر به العراق عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ قد دق جرس الانذار لتصميم نظام اقتصادي يكون قادر على التفاعل المرن مع الموارد، ويستخدمها باجراءات فاعلة، ويوقف الهدر أو سوء الاستخدام، بمعنى آخر، ان على الحكومة ان تصمم نظام اقتصادي وسياسة مالية لا تعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل الإيرادات الحكومية، وبالمقابل ان كل ايراد يدخل الخزينة العامة يتوجب ان يكون هناك مبرر لانفاقه وان يجري رقابة على انفاقه.

ولا يتوقف الامر على تفعيل الجهد المحلي فحسب في تتبع طرق لايفاف الهدر في الموارد العراقية، انما ان يرافقه التماس الدعم لجهود المؤسسات الدولية في الحد من هدر الموارد، ففي زيارة مشتركة للامين العام للامم المتحدة، ومدير البنك الدولي، ومدير البنك

- الاسلامي للعراق في ٢٥-٢٦ اذار ٢٠١٦، اشترط البنك الدولي للاستمرار بمنح قروض للعراق، ومساعدته على تجاوز ازمته الاقتصادية الاتي : (٦٣)
- ان يتبع العراق اجراءات الخصخصة للشركات العامة وغيرها من أنشطة اقتصادية.
 - اصلاح النظام الاقتصادي والاداري للدولة
 - خفض الانفاق العام، والتوقف عن التوسع بالقطاع العام كاتفاق أو توظيف
 - ان يشرف البنك الدولي على آلية التخطيط والانفاق للقروض التي يمنحها البنك للعراق.
 - ولا ننسى بالطبع ان العراق اشترك بمؤتمرات وانضم لاتفاقات عدة من اجل دعم جهود الاصلاح الاقتصادي، ومنها المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧. ولا يمكن تصور نجاح الجهد الوطني أو فاعلية الجهد الدولي، ما لم يتم النظر إلى كل تلك الجهود كوحدة واحدة، وان توجد ارادة سياسية لانهاء الفساد المالي، وان تكون هناك ارادة باتجاه إتباع سياسة مالية فاعلة لا تركز على الربح.

الخاتمة

مثلت الموارد العراقية واحدة من اهم دعائم ثروة البلد، الا انها تعرضت على مدى العقود الاخيرة إلى اساءة أستغلال وهدر، فالاساءة متحققة من خلال اساءة استخدام الموارد على نحو يضر بقيمتها ويضعها بمكان غير ملائم لها.

واما الهدر، فانه يمثل استنزاف ما متاح من موارد، على نحو يجعله غير ذي قيمة بل ويحمل الدولة والمجتمع عبء الخسارة للموارد المتاحة: طبيعية ومالية ومواد مصنعة ووقت وجهد، وفاقد التنمية الوطني. ومن ثم يكون سوء التخصيص هدر بحد ذاته، كونه يكون بلا فائدة يمكن ان تعود للدولة والمجتمع عما تم انفاقه، فالهدر هو اقرب إلى اتلاف، سواء كان عن عدم دراية بمضمون التخصيص أو تم عن دراية بنتائج الهدر. ويتمثل الهدر في الموارد في عدة أنشطة، يمكن ان تظهر مجتمعة أو بعضها، بين حين واخر، أو يمكن ان تكون متكررة الحدوث وهو ما موجود منذ عام ٢٠٠٣ لغاية اليوم، والمتمثلة بتعظيم سياسة الربح في الانفاق الحكومي بلا عوائد تنموية تذكر، وضعف الوعي باهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية، وسيادة الفساد المالي.

ان قدرة الدول على مكافحة الفساد تات من خلال عدة طرق واهمها: الرقابة الذاتية عبر تنشيط الوازع الاخلاقي، وقوة واستقرار القانون وسد ثغراته، وتنشيط اجهزة رقابية فاعلة تستطيع رصد الفساد وكشفه، وتعاون القطاع الخاص، كونه الجهة الاولى التي تتماس مع المصالح الحكومية التي يمكن ان يمر عبرها الفساد المالي. بعبارة أخرى، ان الفساد المالي يمكن حصاره وردعه. الا ان ما يلاحظ على العراق هو ان سياسات مكافحة الفساد المالي كانت ضعيفة ولم تحقق الغايات من وجود كل المؤسسات المعنية بمكافحته، الامر الذي تسبب برفع معدلات الهدر المتحقق بالموارد.

وفي الختام، لقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الاتية:

ان سياسة الحكومة العراقية في مضامينها التعليمية والصحية والزراعية والصناعية، ورغم ما يرصد لها من موارد، ما زالت مخرجاتها بعيدة عن الخطط والبرامج التي وضعت من اجلها، بحكم سيادة الفساد المالي.

ما زال الانفاق الحكومي يعاني من خلل، اذ لا توجد رؤية استراتيجية للموازنة العامة، ولاهداف تدخل الدولة الاقتصادي في المجتمع، فالموارد العراقية ما زالت مجهدة عبر: تدخل الدولة في دعم بعض القطاعات، مثل قطاع الطاقة والصحة والرعاية الاجتماعية التوسع بالتوظيف، اذ تم بناء هياكل بيروقراطية واسعة اكبر من احتياجات العراق لادارة مرافق عامة.

ج- الاستمرار بتمويل شركات خاسرة صناعية وانشائية، وتحمل كلفها، اذ انها لم تحقق اي انتاجية تذكر منذ عام ٢٠٠٣.

الضعف في استحصال موارد اضافية غير العائد النفطي، نتيجة خلل في النظام الضريبي، واعتماد الاوعية الضريبية على مرتبات الموظفين الثابتة واهمال قطاع الاعمال، وقلة الرسوم على الخدمات الحكومية، مثلاً خدمات الطاقة والتعليم والصحة الحكومية.

ما زال الفساد المالي يتسع نطاقه بحكم الضعف الحاصل في اجراءات الحكومة، ويتمثل بالتعدي على الملكية العامة، والابتعاد بالموارد عن تحقيق غايات التنمية.

ما زالت الشفافية ضعيفة في بعض تعاملات الادارات الحكومية، ومنها المناقصات والعطاءات الحكومية، والعقود، وهو ما سمح بوجود فرص لينفذ اليها الفساد المالي.

ما زالت اجراءات الحوكمة ضعيفة، أي ترك الحكومة لوحدها بلا رقيب في ادارة الموارد، ومن الضروري ان يتم اشراك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، في تلك الاجراءات.

التوصيات

ان ما بلغه الفساد المالي من مستويات خطيرة في المجتمع، تجعلنا نقول انه يجب ان توضع له علاجات تتلاءم واثاره، ومن بين تلك العلاجات التي نراها ممكنة هي:

اولا- البحث عن كل ما يعمق الشفافية، ومنه جعل تعاملات الادارات الحكومية وخصوصا على الصعيد المالي: مناقصات وعطاءات وعقود متاحة لاي باحث، وهو ما يجعل الباحثين قادرين على ملاحظة أي نشاط أو اداء لا يراع متطلبات اداء المهام أو لا يراع الكلف الحقيقية المتاحة، وبذلك يكون المجتمع هو الاداة لانهاء الفساد المالي أو خفضه.

ثانيا- القيام باصلاحات واسعة مالية وادارية، ومنها رفع يد الدولة عن قطاعات مهمة في الانشطة الاقتصادية والاعمار في الدولة وفتح باب الاستثمار فيها، وجعل مداخل أو ابواب الاستثمار متاحة لمراقبة الجميع، وبذلك لا تتحمل الدولة عبأ احالة العطاءات إلى الشركات وانما تقدم الشركات عروض لانشاء أنشطة اقتصادية للحكومات المحلية، تراعي علاقات السوق: العرض والطلب، ويحول اغلب ايراد الدولة النفطي إلى صندوق سيادي.

ثالثا- اشاعة التعاملات الالكترونية الموحدة، وان يخضع ارصدة الموظف ودخله للمراقبة الالكترونية الموحدة، طالما انه يعمل بالقطاع العام، أو بالعمل السياسي، فكشاف الذمة المالية اثبت انه مسالة سطحية، وعلاجه أو تفعيله هو ان يكون هناك تعميق للتعاملات المالية الالكترونية والتي سيكون المواطن فيها وبضمنه الموظف منكشف فيما يتعلق بكل تعاملاته الالكترونية ويعرف متى تم ارتفاع ارصده المالية. كما يتوجب ان يكون هناك مراعاة لعلاقة المرتبات بالاسعار الموجودة في السوق، أي ان تكون الاجور كافية لحياة الموظف، حتى يمتنع عن طلب الرشوة أو البحث عن مصادر مالية من خلال الاستيلاء على الاموال العامة.

- رابعاً- كما يتطلب ان يكون هناك حملات تثقيف اجتماعية ودينية عن مخاطر الفساد.
- خامساً- ومن الضروري اجراء اصلاح شامل في أجهزة الدولة وهيكلها الادارية ، فالاصلاح السياسي يجعل من غير الممكن ان توفر السياسة اغطية حماية لجرائم الفساد المالي.
- سادساً- ان العراق عليه ان يطور ضوابط قانونية لاستحصال الموارد وضوابط قانونية محكمة بالايرادات والنفقات، بما يسهم بوقف الهدر بالموارد المتاحة في جانبها المالي.

الهوامش

(*) تتوزع الموارد على كل الكرة الارضية بطريقة غير متساوية، الا انها موجودة، وتاريخيا كانت قوة الامم والدول ورفاهيتها تقاس بمواردها، الا ان معنى الموارد والقوة شهد خلال العقود الاخيرة انقلاب واضح في مضمونه، لتتحول من دالة مورد خام إلى دالة مورد قابل للاستثمار فيه: المعرفة، ففي عالم اليوم، المعرفة ادوات تعيد توظيف الموارد أو انها تخلق بدائل أو ثروات يكون حاصل المعرفة المستثمر فيها قادر على تحقيق نمو مضاعف بموارد طبيعية وبشرية محدودة. وإذا ما اتينا إلى تعريف الموارد سنجد ان هناك من يعدها عوامل الإنتاج، وهي بكل الاحوال ثروة كامنة، تحتاج إلى توظيف واستغلال، تتوقف قيمتها على تطوير أساليب فنية تمكن من استغلالها، وهي تزداد قيمتها كلما استثمرت المعرفة فيها. وهناك منظور واسع للموارد، يمتد ليغطي الطبيعة والانسان والتصنيع والوقت، ورأس المال، وهي قد تكون مستغلة استغلالا كاملا أو تكون مستغلة استغلالا تقليديا، أو قد تكون مهملة. ينظر: فياض عبد الله علي، عذاب مزهر حميد، نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٥، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٠، ص ص ٣٥٥-٣٥٨. وأيضا:

Robert M. Solow, The Economics of Resources or the Resources of Economics, The American Economic Review, Vol. ٦٤, No. ٢, Washington, American Economic Association, May, ٢٠٠٨, pp: ٢-٥.

وربط الموارد بكونها عوامل للإنتاج مبعثه ان الإنتاج يحتاج إلى عدة عوامل لإطلاقه، فهو يحتاج إلى الارض ورأس المال والموارد الأولية والمعرفة، لتدخل في عملية وانشطة تسهم بالإنتاج ثم بالتنمية، مع ملاحظة ان العلاقة بين اطراف هذه المعادلة مرنة، وان مدخلات التنمية لم تعد تتوقف على وجود كم من الموارد الأولية الطبيعية بقدر ما أصبحت تركز على الاستثمار في المعرفة، وهو ما يجعل استغلال الموارد يتم بأقصى قدر من الفاعلية كلما استحضرت المعرفة والعكس صحيح.

Jeffrey A. Krautkraemer, Economics of Natural Resource Scarcity: The State of the Debate, Discussion Paper, No. ٥, vo; ١٤,

Washington, Resources for the Future, April ٢٠٠٥, pp: ٣١-٣٣.
<http://www.rff.org/files/sharepoint> مدخلات التنمية لم تعد تتوقف على وجود كم من الموارد الأولية الطبيعية بقدر ما أصبحت تركز على الاستثمار في المعرفة، وهو ما يجعل استغلال الموارد يتم بأقصى قدر من الفاعلية كلما استحضرت المعرفة والعكس صحيح.

^١ - حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية، مجلة جامعة اهل البيت، العدد ٣، جامعة اهل البيت، ٢٠٠٦، ص ٨٥-٨٦. وأيضا: طه علي نايل، استدامة الموارد البشرية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢، جامعة الانبار، ٢٠٠٨، ص ٣-٤.

^٢ - علي نعيم محمود، موقع العراق في الخارطة النفطية الدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١٠، ص ٣٩٨-٤٠٠.
^٣ - محمد آدم، ماهية الموارد الاقتصادية وأنواعها، مجلة النبأ، العدد ٥٠، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص ٦٦.

^٤ - يحيى غني النجار ، آمال عبد الامير شلاش ، التنمية الاقتصادية نظريات ، مشاكل ، مبادئ، سياسات ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٩١، ص ٣٣٨.
^٥ - التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠١٣، الكويت، الاوابك، ٢٠١٤، ص ٧-٨، ص ٢٤-٢٥.

^٦ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص ٢٧١-٢٨٠. وأيضا: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٤، ص ٦٩.

^٧ - حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

* - ان الاستهلاك المحلي (من كافة مشتقات النفط) ارتفع من نحو (٠.٦ مليون) برميل/يوم عام ٢٠٠٨ إلى نحو (٠.٨ مليون) برميل/يوم عام ٢٠١٠ إلى نحو (٠.٨٣ مليون) برميل/يوم عام ٢٠١٢. في حين ان الاستهلاك من الغاز الطبيعي بلغ نحو (١١٣ الف)

برميل/ يوم عام ٢٠٠٨ و ليصل إلى (١٢٩ الف) برميل/ يوم عام ٢٠١٠ والى (١٣١.١ الف) برميل/ يوم عام ٢٠١٢. التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠١٣، الكويت، المصدر السابق، ص ٤٤-٤٩.

^٨ - ان المعطيات تبين ان العراق لم يتجه إلى الاستثمار المحلي في تطوير الإنتاج النفطي والغازي، وكانت جولات التراخيص متواضعة الاثر والفائدة للاقتصاد الوطني كما بينته معطيات الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ بفعل انخفاض قيمة برميل النفط عالميا وارتفاع كلف استخراجه البالغة نحو (٤.٨) دولار كلفة تشغيلية للبرميل الواحد ونحو (٥.٩) دولار كلفة رأسمالية، أي مجموع الكلف تبلغ نحو (١٠.٧) دولار، ناهيك عن ارباح الشركات المستثمرة والتي جعلت كلفة البرميل الواحد المنتج والواصل للموانئ العراقية على الخليج العربي نحو (٢٠) دولار. تقرير: نتاج النفط العراقي لم يعد مجديا، دار بابل للدراسات والاعلام، في: اذار ٢٠١٦.

<http://www.darbabl.net/akhbarshow.php?id=٤٢٨٩>

وأيضاً: احمد شمس الدن، كم يتطفل انتاج برميل البترول لدى اكبر منتجي العالم؟ صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ١٣٦٦٧، في: ٢٩ ابريل ٢٠١٦.

<http://aawsat.com/home/article/٥١١٧٧٦>

^٩ - التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠١٣، الكويت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

^{١٠} - كيمبرلي آن اليوت ، الفساد والاقتصاد العالي ، ترجمة محمد جمال إمام / ط ١، مركز الأهرام ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٣.

^{١١} - رسول مطلق محمد، الشباب العراقي، فرصة ام تحد للتنمية الاجتماعية، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٦٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٤-٥. وايض: العراق تراجع في سلم التنمية البشرية وتقدم بمعدلات الخصوبة ورفع مستوى الدخل لمواطنيه، صحيفة المــــدى بــــرس، في: ١١ نيسان ٢٠١٦.

<http://www.almadapress.com/ar/>

^{١٢} - حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦-٩٧. وأيضاً: التقرير الاقتصادي

السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٤، ص ٦٩.

١٣ - التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، الكويت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠. وأيضاً: مدير عام في وزارة الكهرباء: هناك عجز في إنتاج الطاقة الكهربائية حالياً، موقع المدى، في: ١٢ شباط ٢٠١٥. <http://www.almadasupplements.com>

١٤ - إن عملية توليد أو إنتاج الطاقة الكهربائية هي في الحقيقة عملية تحويل الطاقة من شكل إلى آخر حسب مصادر الطاقة المتوفرة في مراكز الطلب على الطاقة الكهربائية وحسب الكميات المطلوبة لهذه الطاقة، الأمر الذي يحدد أنواع محطات التوليد وكذلك أنواع الاستهلاك وأنواع الوقود ومصادره، فكلها عوامل تؤثر في تحديد نوع المحطة ومكانها وطاقتها، وأنواع محطات التوليد المستعملة على صعيد عالمي هي: محطات التوليد البخارية، محطات التوليد المائية، محطات التوليد النووية، محطات التوليد من المد والجزر، محطات توليد الكهرباء بواسطة الرياح، محطات توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، وفي وضع العراق لم يعد للعراق من خيارات في بناء المحطات إلا الآتي: المحطات البخارية والمحطات التي تستخدم الطاقة الشمسية، بحكم وضع العراق الجغرافي والعلمي والبيئي. ينظر: طرق توليد الطاقة الكهربائية، موقع الخيمة الإلكتروني، في: ١٢ نيسان ٢٠١٦.

<http://www.khayma.com/madina/power.htm>

١٥ - IEA Statistics and Balances retrieved , in: ٨ April ٢٠١١, p: ٨.

<http://www.iea.org/statistics/>

١٦ - التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، الكويت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

١٧ - محمد آدم، ماهية الموارد الاقتصادية وأنواعها، المصدر السابق ٤٥.

* - وهذه المعادلة تخضع لنسبية مرتقعة، كون الأمر المتعلق بالمنفعة أصبح يخضع لمتغير ثالث وهو العامل المعرفي، بمعنى أن بلد ما يوظف نفس المورد لإنتاج كميات محددة من المنفعة في حين أن بلد آخر يحقق منافع مضاعفة بسبب إدخال التكنولوجيا على ذات المورد، وربما باستخدام كميات قليلة من نفس المورد.

- ١٨ - التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٤، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٥، ص ٢٩. وأيضا: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، بغداد، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، ٢٠١٥، ص ١٠-١١.
- ١٩ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠، ص ٣٢. وأيضا: وزارة المالية، دارة الموازنة، ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤.
- ٢٠ - توفيق صبري المراتي، الحروب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء، العدد ٥، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧، ص ٨٢-٨٥.
- ٢١ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠، ص ٣٢. وأيضا: وزارة المالية، دارة الموازنة، ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤.
- ٢٢ - روز نوري شاويس، تراجع اقتصاد العراق سببه سياسة عسكرة الاقتصاد، شبكة أخبار النجف الأشرف، في: ١٧ شباط ٢٠١٦.
- <http://alnajafnews.info/?p=3270>
- ٢٣ - المالية النيابية: ديون العراق بلغت ٧٠ مليار دولار، شبكة موازين، في: ٢٧ نيسان ٢٠١٦.
- <http://www.mawazin.net>
- ٢٤ - حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠-١٠١.
- ٢٥ - محمود محمد داغر، الخطيئتان المقيدتان للموازنة العامة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ١٩ نيسان ٢٠١٦.
- <http://iraquieconomists.net/ar/2015/11/19>
- ٢٦ - موسى فرج ، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم ، ط ١، المتنبي الروسم للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٥. ص ٣٢.
- ٢٧ - مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق اسبابه.. مخاطره، مجلة جامعة كربلاء، العدد ٧، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩، ص ١٩٧-١٩٨.

- ٢٨ - جاسم رحيم عذاري، وآخرون، الفساد الاداري والمالي في الوظيفة العامة في العراق من منظور الرقابة الداخلية واساليب الادارة الحديثة، مجلة ابحاث ميسان، العدد ١٤، جامعة ميسان، ٢٠١١، ص ١١٦-١١٧.
- ٢٩ - سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي، دار الكتب والوثائق، بغداد العراق، ٢٠٠٨، ص ١٧٠. رأياً: سوسن كريم الجبوري، الفساد الإداري والمالي وأهم أثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢١، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ٤٣-٤٤.
- ٣٠ - هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ٣٧.
- ٣١ - مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق اسبابه.. مخاطره، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨-١٩٩.
- ٣٢ - البنك الدولي: ٣.١ % نمو الاقتصاد العراقي في ٢٠١٦، الصباح الجديد، العدد ٧٠٤٩٩ في: ٢٧ نيسان ٢٠١٦.
- ٣٣ - اياد كاظم سعدون، الصور الجرمية للفساد الاداري و المالي في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٢٣، جامعة بابل، ٢٠١٥، ص ١٠٩٠-١٠٩٤.
- وأيضاً: رضا صاحب أبو حمد، حاكم جبوري الخفاجي، الفساد الإداري والمالي في اعمار العراق، الأسباب واستراتيجيات المعالجة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، في: ١٢ اذار ٢٠١٦. <http://www.mng.uokufa.edu.iq/teaching/redhasahib>
- ٣٤ - انشأ هذا الصندوق بموجب المادة (١٢) من القرار ١٤٨٣ في ايار ٢٠٠٣، التي انشأت الصندوق (صندوق تنمية العراق DFI) كحساب مفرد لعوائد الموارد النفطية السيادية، حيث عُهد للبنك المركزي العراقي مسك الحساب المذكور وادارته بالانابة عن جمهورية العراق، ويسمى هذا الحساب الان ب(حساب العراق-٢). ينظر: مظهر محمد صالح، ادارة الموارد المالية النفطية للعراق: الدورة المستندية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢ نيسان ٢٠١٦. ٢٣/٠١/٢٠١٦ <http://iraquieconomists.net/ar/>

٣٥ - كاظم حبيب، الاقتصاد السياسي للفئات الرثة الحاكمة في العراق، في: ١٩ اذار ٢٠١٦.

<http://www.ishtartv.com/viewarticle>

٣٦ - دولة القانون تكشف عن شراء العراق أسلحة وأعتدة ب (الآجل)، في: ٢١ نيسان ٢٠١٦.

<http://shababunity.net/show.php?id=١٥٢٧٠٣٥>

٣٧ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠، ص ٣٢. وأيضاً: وزارة المالية، دارة الموازنة، ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وأيضاً: سمير عباس النصيري، قراءة تحليلية في الموازنة العامة لعام ٢٠١٦-موازنة ازمة ام موازنة ارقام، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢ نيسان ٢٠١٦.

<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٥/١١/٢٠>

٣٨ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠، ص ٣٢. وأيضاً: وزارة المالية، دارة الموازنة، ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٣٩ - محمد علاوي، كيف نحمي العراق من الإنهيار (إسترجاع الأموال من المفسدين)، ج٣، موقع الشفق الالكتروني، في: ١٩ نيسان ٢٠١٦.

<http://www.ara.shafaaq.com/٣٦٦١٧>

٤٠ - سمير عباس النصيري، مراجعة تقييمية للوضع المالي في العراق بعد الهبوط الجديد لاسعار النفط في عام ٢٠١٦، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢ نيسان ٢٠١٦.

<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٦/٠١/١٨>

٤١ - علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١٢، ص ٥٧. وأيضاً: صندوق النقد الدولي: انكماش اقتصاد العراق ٢.١% في ٢٠١٥، في: ٢٦ اذار ٢٠١٦.

<http://www.xendan.org/arabic/drejaa.aspx>

- ٤٢ - علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١٢، ص ٥٧.
- وأيضاً: صندوق النقد الدولي: انكماش اقتصاد العراق ٢.١% في ٢٠١٥، في: ٢٦ اذار ٢٠١٦. <http://www.xendan.org/arabic/drejaa.aspx>
- ٤٣ - فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، الهيئة العامة للضرائب، العدد ٢١ في: ١٦ حزيران ٢٠١٤.
- ٤٤ - corruption perceptions index ٢٠١٥, In: ١٢ April ٢٠١٦. <http://www.transparency.org>
- وأيضاً: حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٦، ٢٠١٦. ص ٦٩-٧٢.
- ٤٥ - محمد صالح حمد علي، بلاسم جميل خلف، اهمية القطاع العام في تنمية اقتصاديات البلدان النامية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١١، ص ٥٢-٥٥.
- ٤٦ - سمير عباس النصيري، ازمة الاقتصاد العراقي - التحديات - وفرص الاصلاح، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ٩ تشرين الثاني ٢٠١٥. <http://iraqieconomists.net/ar>
- ٤٧ - محسن حسن علوان المعموري، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٢، جامعة الانبار، ٢٠١٤، ص ١٢٧-١٢٩.
- ٤٨ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٤٦-٤٧.
- ٤٩ - زهير حامد سلمان الزبيدي، محمود صالح عطيه الجبوري، السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٦١، جامعة ديالى، ٢٠١٤، ص ٦٠٠-٦٠٣. وأيضاً: عروبه معين عايش، تحليل دور الضرائب الكمركية في الموازنات العامة-دراسة تحليلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٩، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٤، ص ٣٥٢-٣٥٥.

٥٠ - ان السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والتدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود لما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. ينظر: أحمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ١٣٣-١٣٤.

٥١ - مهدي الحافظ، معالجة التداعيات الاقتصادية المتركمة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢٩ اذار ٢٠١٦.

<http://iraquieconomists.net/ar/٢٠١٥/١٢/٣٠>

٥٢ - حيدر حسين آل طعمة، الاقتصاد العراقي وتحديات السياسة المالية، صحيفة العالم، العدد ١٤٨٤، ٢٤ نيسان ٢٠١٦.

٥٣ - يسرى حازم جاسم، وآخرون، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١١، جامعة الانبار، ٢٠١٤، ص ١٢٨-١٣٠.

٥٤ - مظهر محمد صالح، الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٠، ص ٥٩ وما بعدها.

٥٥ - محمد صالح سلمان الكبيسي، نضال قادر حسن، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٧٨، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٨٠-٢٨٥.

٥٦ - ينظر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٨، ص ٤٣-٤٥.

٥٧ - Baldé, C.P., Wang, F., Kuehr, R., Huisman (eds), The Global Waste ٢٠١٤, Quantities, flows and resources, Bonn, Germany, the United Nations University, ٢٠١٣, pp: ١٨-١٩.

^{٥٨} - فيصل اكرم نصوري، مصطفى حميد كزار، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٧٨، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٠٢-٣٠٣

٥٩ - Daniel Hoornweg and Perinaz Bhada-Tata, What a Waste, A Global Review of Waste Management, Washington, World Bank, March ٢٠١٢, pp: ٨-١٣

٦٠ - عبد علي كاظم المعموري، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٧، جامعة النهرين ٢٠٠٩، ص ٥٣-٥٥

٦١ - نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد، استراتيجيات مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٣، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠-١١.

٦٢ - سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥.

٦٣ - البنك الدولي يطالب العراق بالحد من هدر الموارد، صحيفة الصباح الجديد، ١٤٤ في: ٢٠ نيسان ٢٠١٦.

<http://www.newsabah.com/wp/newspaper>

وأيضاً: بان كي مون في بغداد لمتطلبات إنهاء "داعش" واحتياجات ما بعده، في: ٩ نيسان ٢٠١٥.

<http://www.foiraq.com/index.php>

عوامل الإنتاج، وهي بكل الاحوال ثروة كامنة، تحتاج إلى توظيف واستغلال، تتوقف قيمتها على تطوير أساليب فنية تمكن من استغلالها، وهي تزداد قيمتها كلما استثمرت المعرفة فيها. وهناك منظور واسع للموارد، يمتد ليغطي الطبيعة والانسان والتصنيع والوقت، ورأس المال، وهي قد تكون مستغلة استغلالاً كاملاً أو تكون مستغلة استغلالاً تقليدياً، أو قد تكون مهملة. ينظر: فياض عبد الله علي، عذاب مزهر حميد، نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٥، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٠، ص ٣٥٥-٣٥٨. وأيضاً:

Robert M. Solow, The Economics of Resources or the Resources of Economics, The American Economic Review, Vol. ٦٤, No. ٢, Washington, American Economic Association, May, ٢٠٠٨ p: ٢-٥.

وربط الموارد بكونها عوامل للإنتاج مبعثه ان الإنتاج يحتاج إلى عدة عوامل لإطلاقه، فهو يحتاج إلى الأرض ورأس المال والموارد الأولية والمعرفة، لتدخل في عملية وأنشطة تسهم بالإنتاج ثم بالتنمية، مع ملاحظة ان العلاقة بين اطراف هذه المعادلة مرنة، وان مدخلات التنمية لم تعد تتوقف على وجود كم من الموارد الأولية الطبيعية بقدر ما أصبحت تركز على الاستثمار في المعرفة، وهو ما يجعل استغلال الموارد يتم بأقصى قدر من الفاعلية كلما استحضرت المعرفة والعكس صحيح. وايضا:

Jeffrey A. Krautkraemer, Economics of Natural Resource Scarcity: The State of the Debate, Discussion Paper, No. ٥, vo;. ١٤, Washington, Resources for the Future, April ٢٠٠٥, p: ٣١-٣٣.

<http://www.rff.org/files/sharepoint>

المصادر**أولاً: التقارير**

- التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠١٣، الكويت، الاوابك، ٢٠١٤.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١٢.
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ٢٠١٤.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٥، التقرير للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، ٢٠١٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠.
- وزارة المالية، دارة الموازنة، ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

ثانياً: الكتب

- مظهر محمد صالح، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٠.
- سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد العراق ، ٢٠٠٨.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٨.
- كيمبرلي آن اليوت ، الفساد والاقتصاد العالي ، ترجمة محمد جمال إمام / ط ١، مركز الأهرام ، القاهرة، ٢٠٠٠.
- موسى فرج، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، ط ١، الرسم للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٥.
- هاشم الشمري وايتار الفتلي ، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ط ١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١١.
- يحيى غني النجار ، آمال عبد الامير شلاش ، التنمية الاقتصادية نظريات ، مشاكل ، مبادئ، سياسات ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٩١،

ثالثاً: المجلات

- فياض عبد الله علي، عذاب مزهر حميد، نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية دراسة نظرية تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٥، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٠.
- حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية، مجلة جامعة اهل البيت، العدد ٣، جامعة اهل البيت،
- طه علي نايل، استدامة الموارد البشرية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢، جامعة الانبار، ٢٠٠٨.
- رسول مطلق محمد، الشباب العراقي، فرصة ام تحد للتنمية الاجتماعية، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٦٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.
- توفيق صبري المريايتي، الحروب وآثارها على تدهور الإقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء، العدد ٥، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧.
- علي نعيم محمود، موقع العراق في الخارطة النفطية الدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١٠.
- محمد آدم، ماهية الموارد الاقتصادية وأنواعها، مجلة النبأ، العدد ٥٠، تشرين الثاني ٢٠٠٠.
- مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق اسبابه.. مخاطره، مجلة جامعة كربلاء، العدد ٧، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.
- جاسم رحيم عذاري، وآخرون، الفساد الاداري والمالي في الوظيفة العامة في العراق من منظور الرقابة الداخلية واساليب الادارة الحديثة، مجلة ابحاث ميسان، العدد ١٤، جامعة ميسان، ٢٠١١.
- سوسن كريم الجبوري، الفساد الإداري والمالي وأهم أثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢١، جامعة الكوفة، ٢٠١١.
- اياد كاظم سعدون، الصور الجرمية للفساد الاداري و المالي في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٢٣، جامعة بابل، ٢٠١٥.

- رضا صاحب أبو حمد، حاكم جبوري الخفاجي، الفساد الإداري والمالي في اعمار العراق، الأسباب واستراتيجيات المعالجة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، في: ١٢ آذار ٢٠١٦. <http://www.mng.uokufa.edu.iq/teaching/redhasahib>
- علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١٢.
- فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، الهيئة العامة للضرائب، العدد ٢١، ١٦ حزيران ٢٠١٤.
- حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٦، ٢٠١٦.
- محمد صالح حمد علي، بلاسم جميل خلف، اهمية القطاع العام في تنمية اقتصاديات البلدان النامية في ظل الازمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١١.
- محسن حسن علوان المعموري، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٢، جامعة الانبار، ٢٠١٤.
- زهيرحامد سلمان الزبيدي، محمود صالح عطيه الجبوري، السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٦١، جامعة ديالى، ٢٠١٤.
- عروبة معين عايش، تحليل دور الضرائب الكمركية في الموازنات العامة-دراسة تحليلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٩، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٤.
- أ- حمد إسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
- يسرى حازم جاسم، وآخرون، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١١، جامعة الانبار، ٢٠١٤.

- محمد صالح سلمان الكبيسي، نضال قادر حسن، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٧٨، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
- فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، الهيئة العامة للضرائب، ٢٠١٤.
- عبد علي كاظم المعموري، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٧، جامعة النهرين ٢٠٠٩.
- نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد، استراتيجيات مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٣، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
- فيصل اكرم نصوري، مصطفى حميد كزار، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تقاوم مشكلة البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٧٨، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

رابعاً : الاطاريح

- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.

خامساً : مواقع الانترنت والصحف

- احمد شمس الدين، كم يتكلف انتاج برميل البترول لدى اكبر منتجي العالم؟ صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد ١٣٦٦٧، في: ٢٩ ابريل ٢٠١٦.
<http://aawsat.com/home/article/٥١١٧٧٦>
- دار بابـل للدراسات والاعـلام، في: اذار ٢٠١٦.
<http://www.darbabl.net/akhbarshow.php?id=٤٢٨٩>
- روز نوري شاويس، تراجع اقتصاد العراق سببه سياسة عسكرة الاقتصاد، شبكة أخبار النجف الأشرف، في: ١٧ شباط ٢٠١٦.
<http://alnajafnews.info/?p=٣٢٧٠>

- صحيفة المدى برس، في: ١١ نيسان ٢٠١٦.
<http://www.almadapress.com/ar/>
- مدير عام في وزارة الكهرباء: هناك عجز في إنتاج الطاقة الكهربائية حالياً، موقع المدى، في: ١٢ شباط ٢٠١٥. <http://www.almadasupplements.com>
- موقع الخيمة الالكترونية، في: ١٢ نيسان ٢٠١٦.
<http://www.khayma.com/madina/power.htm>
- محمود محمد داغر، الخطيئتان المقيدتان للموازنة العامة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ١٩ نيسان ٢٠١٦.
<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٥/١١/١٩>
- د.مظهر محمد صالح، ادارة الموارد المالية النفطية للعراق:الدورة المستندية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢ نيسان ٢٠١٦.
<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٦/٠١/٢٣>
- كاظم حبيب، الاقتصاد السياسي للفئات الرثة الحاكمة في العراق، في: ١٩ اذار ٢٠١٦.
<http://www.ishtartv.com/viewarticle>
- دولة القانون تكشف عن شراء العراق أسلحة وأعتدة بـ (الآجل)، في: ٢١ نيسان ٢٠١٦.
<http://shababunity.net/show.php?id=١٥٢٧٠٣٥>

- سمير عباس النصيري، قراءة تحليلية في الموازنة العامة لعام ٢٠١٦-موازنة ازمة ام موازنة ارقام، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢ نيسان ٢٠١٦.
<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٥/١١/٢٠>
- سمير عباس النصيري، ازمة الاقتصاد العراقي - التحديات - وفرص الاصلاح، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ٩ تشرين الثاني ٢٠١٥.
<http://iraqieconomists.net/ar>
- سمير عباس النصيري، مراجعة تقييمية للوضع المالي في العراق بعد الهبوط الجديد لاسعار النفط في عام ٢٠١٦، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢ نيسان ٢٠١٦.
<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٦/٠١/١٨>
- صندوق النقد الدولي: انكماش اقتصاد العراق ٢.١% في ٢٠١٥، في: ٢٦ اذار ٢٠١٦.
<http://www.xendan.org/arabic/drejaa.aspx>
- قائمة بملفات الفساد في الوزارات العراقية وفقا لاحصائيات هيئة النزاهة، في: ٤ نيسان ٢٠١٦.
<http://www.iraqpressagency.com>
- مهدي الحافظ، معالجة التداعيات الاقتصادية المتركمة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، في: ٢٩ اذار ٢٠١٦.
<http://iraqieconomists.net/ar/٢٠١٥/١٢/٣٠>
- محمد علاوي، كيف نحمي العراق من الإنهيار (إسترجاع الأموال من المفسدين)، ج٣، موقع الشفق الالكتروني، في: ١٩ نيسان ٢٠١٦.
<http://www.ara.shafaaq.com/٣٦٦١٧>
- صحيفة الصباح الجديد، العدد ٧٠٤٩٩ في: ٢٧ نيسان ٢٠١٦.
- البنك الدولي يطالب العراق بالحد من هدر الموارد، صحيفة الصباح الجديد، العدد ١١٧٦٨، ٢٠ نيسان ٢٠١٦.

سادساً : المصادر الأجنبية

١. Robert M. Solow, The Economics of Resources or the Resources of Economics, The American Economic Review, Vol.

- ٦٤, No. ٢, Washington, American Economic Association, May, ٢٠٠٨.
٢. Jeffrey A. Krautkraemer, Economics of Natural Resource Scarcity: The State of the Debate, Discussion Paper, No. ٥, vo;. ١٤, Washington, Resources for the Future, April ٢٠٠٥.
٣. IEA Statistics and Balances retrieved , in: ٨ April ٢٠١١, p: ٨.
<http://www.iea.org/statistics/>
٤. Baldé, C.P., Wang, F., Kuehr, R., Huisman (eds), The Global Waste ٢٠١٤, Quantities, flows and resources, Bonn, Germany, the United Nations University, ٢٠١٣.
٥. Daniel Hoornweg and Perinaz Bhada-Tata, What a Waste, A Global Review of Waste Management, Washington, World Bank, March ٢٠١٢.
٦. corruption perceptions index ٢٠١٥, In: ١٢ April ٢٠١٦.
<http://www.transparency.org>